قضايا سياسية

اسم المقال: الأمن المائي العراقي: بحث في الحقوق وإمكانيات الحلول
اسم الكاتب: م.د. شيماء تركان صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7548
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأمن المائي العراقي: بحث في الحقوق وإمكانيات الحلول[∇]

Iraqi Water Security: Research on Rights and Possibilities of Solutions

م. د. شيماء تركان صالح[•] Dr.Shaymaa Tarkan Salih

الملخص:

من المعروف إن المياه تعدّ المحدد الأساس لمختلف البرامج التنموية في أي بلد، فهي المحدد الرئيس الذي يعكس النمط الاستغلالي للأراضي المزروعة وإمكانيات التوسع فيها حسب كمية المياه المتاحة. كما أنها المحدد لنوعية الصناعة التي تعتمد على المياه في إنتاجها. ويتمثل المصدر الأساسي للمياه في العراق بالمياه السطحية الممثلة بنهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من خارج حدوده الإقليمية، الأمر الذي وضعه أمام نقطة ضعف من ناحية ارتباط موارده المائية بعدة دول وبالأخص تركيا. إذ أخذت كمية الواردات المائية للنهرين بالتناقص كثيراً ابتداءً من عقد التسعينات من القرن العشرين، بسبب سياسة بناء السدود والمشاريع المائية على منابع النهرين كـ(الغاب)، وهو الأمر الذي رتب تغييرات هيدروجينية للنهرين، تتمثل بنقص كمية الوارد المائي الطبيعي للنهرين. وعلى الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات التي تعنى بتنظيم استعمالات المياه في النهرين بين الدول الثلاثة المتشاطئة، إلا أن تركيا عملت في جميع المفاوضات التي تخص هذا الملف بربطه بملفات أخرى منها سياسية أو أمنية وأخرى اقتصادية لنيل أكبر قدر ممكن من المكاسب لصالحها، وهو الأمر الذي يحتم على الحكومة العراقية ادراك حجم خطورة هذا الملف وأن تتعامل معه وفقاً لذلك. وقد رأينا أن الحل السياسي يكمن في اتباع استراتيجية محددة ذات مسارات متعددة ومتكاملة.

الكلمات المفتاحية: الأمن المائي، الأمن المائي العراقي، مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول، الدبلوماسية المائية، الردع.

Abstract:

It is well-known that water is the main determinant of the various development programs in any country, as it reflects the investment pattern of cultivated land and the possibilities of expanding it according to the amount of available water. It is also an indicator of industrial quality that relies on water for its production. The main source of water in Iraq is surface water streaming from the Tigris and Euphrates rivers, which flow from outside Iraq's borders. This, in turn, has made Iraq vulnerable as its main water resources are from neighboring countries,

∇ تاريخ التقديم : 2023/7/10 تاريخ القبول: 2023/8/16 تاريخ النشر: 2023/9/31

[•] تدريسية في قسم الاستراتيجية – كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين. dr.shayma@nahrainuniv.edu.iq

particularly Turkey. The amount of water reaching Iraq has been decreasing since the 1990s due to the construction of dams over the tributaries of Tigris and Euphrates Also, despite the existence of many agreements regulating the use of water in the two rivers between the three riparian countries, Turkey has sought to tie the water issue with other security and economic matters. In doing so, Turkey aims to extract as much concessions from Iraq as possible. Therefore, Iraq's government must be aware of the significance of the water challenge, and it should address this challenge through a multi-pronged strategy.

Keywords: Water Security, Iraqi Water Security, Southeastern Anatolia Development Project, Water Diplomacy, Deterrence.

المقدمة

منذ بداية الحياة على سطح الأرض، والماء كان ولا يزال العنصر الحيوي والأساسي لبقاء هذه الحياة واستمرارها، فلا حياة ولا حي بدون ماء، مصداقاً لقوله تعالى ((وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون))[1]. وانطلاقاً من الحقيقة التي مفادها أن (الماء عصب الحياة) نشأت الحضارات الإنسانية وازدهرت حول أحواض الأنهار في مقابل اندثار حضارات أخرى بسبب نضوبه أو هلاك مصادره، فضلاً عن قيام الكثير من الحروب والنزاعات والصراعات حول منابع المياه على امتداد التاريخ الإنساني. ويتوقع الكثير من الخبراء والمختصين احتدام هذه النزاعات والصراعات في المستقبل بل وربما اندلاع الحروب بسبب السعي للسيطرة على مصادر المياه العذبة. ففي الوقت الذي يكون فيه الماء عنصر حيوي وأساسي لحياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، فإنه أيضاً يحتل أهمية قصوى للتنمية الاقتصادية بجميع أنواعها ومجالاتها، ومن ثم يكون الاهتمام بتوفير الموارد المائية وتطويرها والمحافظة عليها من أهم ما تسعى إليه الدولة الحديثة ضماناً لاستقرارها وبقائها واستمرار مسيرتها نحو التنمية الشاملة.

وعليه فإن الأمن المائي، يعدّ أحد المرتكزات الأساسية للحفاظ على الأمن الوطني/ القومي للدولة، لما له من أبعاد استراتيجية وسياسية واقتصادية وفنية وأمنية وقانونية هامة تؤثر تأثيراً كبيراً على قوة الدولة، ولاسيما بعد أن اتسع مفهوم الأمن الوطني/القومي في ضوء ما يشهده الواقع الدولي المعاصر من تطورات، إذ لم يعد قاصراً على الجانب العسكري فقط، وإنما امتد ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبالأحرى كل ما له تأثير في قوة الدولة بمعناها الواسع. لذا فإن الأمر يتطلب وجود نظام مؤسسي بالدولة قائم على عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنفيذ والرقابة للوصول بالأفراد إلى مستوى التمكين الفعلي من هذا الحق وتوفير ضمانة لتحقيق التوزيع العادل للمياه بما يحقق الأمن القومي.

---

[1] القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية (30).

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أن الأمن المائي العراقي المعتمد أصلاً على المياه السطحية الممثلة بنهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من جنوب شرق تركيا، كان قد تعرض ويتعرض حالياً إلى تهديدات خطيرة، بسبب السياسة المائية للدولة التركية وإقدامها على بناء وتشييد المشاريع الإروائية والسدود العملاقة، ولاسيما إذا ما علمنا أن الجغرافيا، قد منحت الدولة التركية سيطرة تامة على هذين النهرين، بعدّها دولة المنبع لهما. لذلك كثر الحديث عن تعرض العراق إلى واحدة من أسوء الأزمات المدمرة لنسيجه البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وقطعاً في مرحلة لاحقة السياسي، ألا وهي أزمة فقدانه لأكثر من ثلثي موارده المائية القادمة من تركيا عبر نهري دجلة والفرات.

مشكلة البحث: تكمن المشكلة البحثية في مماطلة الجانب التركي من أجل توقيع اتفاقيات نهائية مع العراق وسوريا بشأن اقتسام المياه في نهري دجلة والفرات بصورة عادلة ومنصفة، بدليل إن تركيا كانت قد وقت في فترات سابقة لاتفاقيات تقاسم المياه مع كل جيرانها (اليونان، بلغاريا، إيران، جورجيا، أرمينيا). على أن سبب هذه المماطلة يعود بالأساس إلى اهتمامات السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً والعراق وسوريا على وجه الخصوص. مستفيدة من مركزها السياسي وموقعها الجغرافي الذي تتمتع به بعدّها جسراً للغرب وبسبب أيضاً امتلاكها القوة العسكرية في المنطقة فضلاً عن امتلاكها لأحد أهم مصادر الثروة الطبيعية ألا وهو المياه. وتطرح هذه المشكلة مجموعة من التساؤلات التي تكون بحاجة إلى إيجابه، وهي على النحو الآتي:

- ما المقصود بتعريف الأمن المائي العراقي؟ وما هي مصادره الأساسية؟ وما الآثار المترتبة على المشاريع الإروائية التركية على الأمن المائي العراقي؟.
- هل للعراق حقوقاً تاريخية وجغرافية وقانونية في نهري دجلة والفرات؟.
- ما الحلول السياسية المتاحة أمام العراق للتعامل مع دولة المنبع لنهري دجلة والفرات؟.

فرضية البحث: تكمن فرضية البحث في الفكرة التي مفادها رسوخ حقوق العراق التاريخية والجغرافية والقانونية في مياه نهري دجلة والفرات والأسبقية التي تتمتع بها تلك الحقوق على استعمالات الدول المتشاطئه على النهرين معه، لذا يتحتم على العراق وضع استراتيجية محددة من أجل الوصول إلى حلول معقولة لمعضلة المياه مع تركيا. وقد تم تناول الموضوع عبر المحاور الثلاثة الآتية:

- أولاً: التعريف بمشكلة الأمن المائي العراقي
- ثانياً: موقف العراق القانوني في نهري دجلة والفرات
- ثالثاً: الحلول السياسية المتاحة أمام العراق للتعامل مع دولة المنبع لنهري دجلة والفرات

أولاً: التعريف بمشكلة الأمن المائي العراقي

من المعروف إن المياه تعدّ المحدد الأساس لمختلف البرامج التنموية في أي بلد، فهي المحدد الرئيس الذي يعكس النمط الاستغلالي للأراضي المزروعة وإمكانيات التوسع فيها حسب كمية المياه المتاحة. كما أنها المحدد لنوعية الصناعة التي تعتمد على المياه في إنتاجها. فالدول التي تتمتع بمعدلات هطول مطري تكون أساساً مهيأة للزراعة الديمية، كما هو الحال بالنسبة لدور الجوار (تركيا، إيران، سوريا) فضلاً عن الأقسام الشمالية من العراق، إلا أن وقوع العراق ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة لأكثر أيام السنة جعل المياه السطحية الممثلة بنهري دجلة والفرات، هي المعول عليها في القطاعات الإنتاجية والخدمية فضلاً عن الاستعمالات البشرية والصحية. لذلك تأتي أهمية مياه الأنهر في العراق من كونها المصدر الرئيس لجميع الاستعمالات. وعليه سوف يتم تناول مضمون هذا المحور من خلال النقاط الآتية:

1. تعريف الأمن المائي العراقي
2. مصادر الأمن المائي العراقي
3. مشكلة الأمن المائي العراقي

1. تعريف الأمن المائي العراقي

على أي مستوى من المستويات، من الأسرة المعيشية إلى العالم، يعني الأمن المائي، إن بإمكان أي شخص أن يحصل على ما يكفي من مياه مضمونة بتكلفة معقولة ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، مع ضمان حماية البيئة الطبيعية وتعزيزها. لذا يعرف الأمن المائي، من الناحية النظرية، على أنه (توفر الثروة المائية من ناحية مخزونها وتنوع مصادرها وطرق استثمارها وكيفية تحسين نوعيتها وضمان توافرها بالقدر الذي يلبي حاجة الاستهلاك البشري، والانتاج الزراعي والنمو الصناعي والتوازن البيئي)[1]. وقد عرفه المنتدى العالمي الثاني للمياه لعام 2000م المعقود في هولندا تحت شعار (الأمن المائي في العراق الواحد والعشرون) على أنه (يكون لكل شخص إمكانية الحصول على ما يكفي من المياه بتكلفة يستطيع تحملها ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، مع ضمان أن البيئة الطبيعية محمية ومعززة)[2]. كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2006م إن الأمن المائي يعني بوجه عام هو (الحرص على أن يكون لدى كل شخص مصدر يعتمد عليه للحصول على مياه مأمونة بالقدر الكافي

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية، 2019، pdf، على الموقع الالكتروني: https//www.nescwa.org

[2] حميد نعمة الصالحي، الأمن المائي في العراق، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، ص1-2، pdf، على الموقع الالكتروني: https://rewaqbaghdad.org

وبالسعر المناسب حتى يتمكن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج، مع الحفاظ في نفس الوقت على النظم الإيكولوجية التي توفر المياه وتعتمد عليها في الوقت نفسه)[1].

أما من الناحية العملية/الإجرائية، فإن الأمن المائي هو العلاقة بين المتاح من المياه/العرض والحاجة إليها/الطلب، فعندما يكون عرض المياه أكبر من الطلب عليها، نكون أمام حالة فائض مائي، وهو الأمر الذي يعني حدوث ارتفاع في حالة الأمن المائي، بينما تنشأ حالة من الخلل في الأمن المائي في حالة نقص عرض المياه عن الطلب عليها، وهو الأمر الذي يرتب نشوء حالة العجز المائي[2]. أي أن مفهوم الأمن المائي يرتبط بمفهوم الميزان المائي من خلال استجابة عرض المياه للطلب عليها، وفي حالة عدم استجابة عرض المياه للطلب، فهذا يعني إن مستوى الأمن المائي منخفض وبالعكس في حالة المتاح من المياه، أي أن يكون العرض أكثر من الطلب عليه فإن مستوى الأمن المائي مرتفع، إذ نجد بلداناً يتوافر فيها هذا المورد بغزارة وأخرى تشكو من ندرتها، ولهذا فقد حددت الأمم المتحدة حصة الفرد من المياه بمقدار (1000) متر مكعب سنوياً كحد أدنى وفق مؤشرات التنمية[3]، و(500) متر مكعب سنوياً للفرد كحد مناسب في المناطق الجافة وشبه الجافة ومنها الشرق الأوسط والمنطقة العربية خاصة. إلا أن هذا المعيار يحدد ما يحتاجه الفرد في المتوسط وهي الحاجة الفعلية ولا يتطرق إلى الأجيال القادمة التي يجب أن يؤمن لها ما يكفي من هذا المورد. وانطلاقاً من ذلك يمكن القول، إن الأمن المائي يعني المحافظة على الموارد المائية المتوفرة بكل السبل المتاحة[4]، وهي المسؤولية التي تقع على عاتق الدولة/الحكومة بعدّه أهم مفردات الأمن لها، فبدونه لا يمكن أن يكون هناك أمن غذائي أو أمن مجتمعي، لذا فإن الدول تحرص على تأمين جانب المياه لضمان تنمية بشرية حقيقية.

وعليه، فإن الأمن المائي هو قدرة الدولة على تأمين احتياجات البلد الحالية من المياه مع ضمان استمرارها وتدفقها للأجيال القادمة عبر سلسلة من الإجراءات منها الداخلية المتعلقة بإدارة الدولة لمواردها المائية بالشكل الأمثل بعيداً عن الهدر والإسراف وكيفية تسخير هذه الموارد كطاقة إنتاجية فعالة في المستويات الزراعية والصناعية والتجارية والاستثمارية، وإجراءات أخرى تتعلق بضمان حقوق الدولة في مياهها وحقها في استغلالها من خلال سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تثبت حقوقها التاريخية

---

[1] فراح رشيد وفرحي كريمة، الأمن المائي العربي: التحديات والتهديدات المحيطة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18 (1)، pdf، على الموقع الالكتروني: http//repository.susteach.edu

[2] زياد عبد الوهاب النعيمي، التعاون الإقليمي بين الدول المتشاطئة وفق أحكام القانون الدولي، مجلة دراسات إقليمية، العدد 9 (27)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل – العراق، pdf، على الموقع الالكتروني: https//regs.mosuljournal.com

[3] حميد نعمة الصالحي، مصدر سبق ذكره، ص1–2.

[4] هالة خالد حميد، إشكالية الأمن المائي في العلاقات التركية العراقية: دراسة في أليات التعامل الأمثل في قضية المياه، مجلة قضايا سياسية، العدد 65، نيسان – أيار – حزيران، 2021، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد – العراق، ص466.

والقانونية فيها. من هذا المنطلق يمكن القول إن جانب مهم من تأمين الأمن المائي يقع على الدولة وإرادتها وقوتها في حماية حقوقها المائية أولاً، ومنع التجاوزات على هذه الحقوق ثانياً[1].

2. مصادر الأمن المائي العراقي

تتمثل الموارد المائية بنوعين أساسيين من المصادر. فالنوع الأول من هذه المصادر تتمثل بالموارد التقليدية، أما النوع الثاني، فيتمثل بالموارد غير التقليدية[2]، التي تكاد تكون محدودة جداً في العراق ولا تعدّ مصدراً يعتد به لاستعماله في الري أو الاستعمالات الأخرى. لذلك فإن متطلبات البحث هنا تحتم التركيز على موارد المياه التقليدية وهي أربعة على النحو الآتي:

أ. **الأمطار**: تعّد مياه الأمطار المصدر الرئيسي لكل مصادر المياه الأخرى. وعلى الرغم من قلتها في العراق إلا أنها تعدّ من المصادر التي يعتمد عليها في الزراعة في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية، إذ يصل معدل السقوط المطري ما بين (600–800) ملم سنوياً، وهو الأمر الذي يسمح بإقامة زراعة ديمية لمساحة تقدر بـ(11) مليون دونم أي (97%) من مجموع الأراضي للمحافظات (الموصل، أربيل، السليمانية، كركوك، ديالى) وخاصة القمح والشعير، كما تكمن أهمية الأمطار في المنطقتين الوسطى والجنوبية في مساعدتها على نمو الأعشاب الطبيعية وذلك لتميزها بالجفاف النسبي[3].

وفي العراق، فإن الأمطار تسقط في فصلي الشتاء والربيع، ويختلف معدل مياه الأمطار باختلاف المناطق الطبيعية المناخية، إذ يسيطر مناخ شبه استوائي وقاري يتميز بصيف طويل حار وجاف في القسم السهلي من العراق. فتزداد كميتها من (50) ملم في الزاوية الجنوبية الغربية من العراق إلى (800) ملم في مناطق الشمال الشرقي منه، وتعزى كثرة التساقط في هذه المنطقة إلى تأثير عامل مزدوج من النشاط الإعصاري والحاجز الجبلي، ويعد خط المطر المتساوي (200) ملم خطاً مهماً، وتبعاً لذلك تنتقل خطوط الأمطار المتساوية إلى الشمال الشرقي في السنوات الجافة وإلى الجنوب الغربي في السنوات الرطبة، إذ لا يزيد معدل الهطل السنوي في وسط وجنوب العراق على (150) ملم، في حين يرتفع معدل

---

[1] تشمل موارد المياه غير التقليدية: تحلية المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتجميع مياه الأمطار، واستمطار السحب، ومياه الصرف الزراعي، ويقدر حجم المياه التي يتم تحليتها في العراق للأغراض الصناعية بحوالي (100) مليون متر مكعب.

[2] هالة خالد حميد، مصدر سبق ذكره، ص466–467.

[3] زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي: المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بدائل الحروب والتنمية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 2009، ص43.

التبخر إلى نحو (15) ملم في اليوم، غير أن جريان نهري دجلة والفرات في هذه المناطق حاملين المياه لها هو ما يلطف من قساوة هذه ظروفها المناخية الطبيعية[1].

وتمثل التغيرات المناخية، التهديد الأكبر الذي يواجه الأمطار في العراق، إذ ظهرت آثار هذه التغيرات بشكل واضح منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، فقد أشارت الدلائل العلمية إلى أن التغيرات المناخية وما ستتركه من آثار سوف تكون التحدي الأكبر الذي يواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، وقد جاء هذا التحذير على لسان رئيس الهيئة الحكومية للأمم المتحدة بتغير المناخ (IPCC) في مؤتمر قمة المناخ المعقود في كوبنهاكن بتاريخ 18 كانون الأول 2009م، عندما قال (إن التغيرات المناخية أصبحت حقيقة واقعة، حيث حدثت تغيرات في أنماط هطول الأمطار مع ميل نحو ارتفاع مستويات هطول الأمطار عند خطوط العرض العليا وانخفاض مستويات الهطول في بعض المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية، فضلاً عن منطقة البحر المتوسط، وستصبح هذه التغيرات أوسع نطاقاً وعلى نحو متزايد)[2].

أما تأثيرات التغيرات المناخية على منطقة حوض التغذية لنهري دجلة والفرات، فقد أدت إلى تراجع كميات الأمطار خصوصاً بعد عام 1999م، وتكررت سنوات الجفاف في هذه المدة أكثر مما هي عليه في السنوات التي سبقت ذلك العام. إذ تراجعت كمية الأمطار التي يستلمها حوضي دجلة والفرات بشكل كبير، فعلى سبيل المثال، إن محطة دهوك المناخية التي كانت تستلم معدل مجموع سنوي من الأمطار بحدود (769) ملم خلال المدة 1970-1998م، تراجعت هذه الكمية خلال المدة 1999-2007 لتصل (604) ملم. كما تشير البيانات المناخية لبعض المحطات التركية إلى تراجع كمية الأمطار فيها، فمثلاً محطة أرضروم التركية كانت تستلم معدل مجموع سنوي بحدود (512) ملم خلال المدة 1945-1980م ولكن هذا المعدل السنوي للمدة من 1978-2009م تراجع ليبلغ نحو (393) ملم، وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على كمية الإيراد المائي التي يستلمها حوضي النهرين ولاسيما حوض نهر دجلة الواقع داخل الأراضي العراقية، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات التصريف السنوي بشكل واضح لروافد نهر دجلة وخاصة ديالى والعظيم والزاب الصغير[3].

---

[1] عدنان أحمد ثلاج، دراسة اقتصادية لواقع الموارد المائية في العراق آفاقها المستقبلية، مجلة زراعة الرافدين، المجلد (37)، العدد 3، 2009، pdf، على الموقع الالكتروني: http://mosuljournal.com

[2] نقلاً عن: رضا عبد الجبار سلمان الشمري وعباس حمزة علي الشمري، التحديات التي تواجه الأمن المائي في العراق والحلول المقترحة لمواجهتها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد 1، 2012، جامعة القادسية، القادسية – العراق، ص58.

[3] رضا عبد الجبار سلمان الشمري وعباس حمزة علي الشمري، مصدر سبق ذكره، ص59.

إن هذا التراجع في كمية الأمطار سوف يزداد وذلك بحسب التقارير الصادرة عن الهيئة الحكومية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ (IPCC) والتي جاء فيها (إن منابع مياه الأنهار الواقعة في جنوب وجنوب شرق البحر المتوسط ومنها نهري دجلة والفرات سوف تتعرض إلى نقص في رصيدها المائي بحدود (33%) في نهاية الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، وذلك جراء التغير الذي سيحصل في الهطولات المطرية). إن التغيير الذي سيحصل في كميات الأمطار سيؤدي إلى خسارة العراق نحو (18.5) مليار متر مكعب/سنة من موارده المائية في نهري دجلة والفرات، وبالتالي سيؤدي إلى حصول عجزاً مائياً كبيراً يصل إلى أكثر من (27) مليار متر مكعب/سنة على أقل تقدير، مضافاً إلى ذلك هناك التغيير في أوقات سقوط الأمطار بحيث لا تسقط في بداية الموسم الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة استهلاك المياه في دول الجوار عوضاً عن النقص في كمية الأمطار وبالتالي سيكون ذلك على حساب الكمية الواصلة إلى العراق[1].

إن تراجع كميات المياه بسبب التغيرات المناخية هذه، سيؤثر أيضاً على كمية المياه الجوفية، فبحسب ما أشارت إليه بعض الدراسات من أن التغيرات المناخية المتوقعة ستؤثر على كمية المياه الجوفية المتجددة في العراق ودول الجوار بنحو (30–70%)، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى خسارة العراق ما مقداره (3–7) مليار متر مكعب من كمية المياه الجوفية المتجددة[2]. إن تداعيات ذلك ستكون ذات تأثير كبير على مستقبل الأمن المائي خصوصاً مع تنامي المتطلبات المائية للأغراض المختلفة باستمرار.

ب. الثلوج: يستلم العراق وبالذات حوضي دجلة والفرات وروافدهما كمية من التساقط على شكل ثلج في الحالات التي تنخفض فيها درجة الحرارة إلى ما دون الصفر المئوي، وإن كمية الثلج وضمان استمرارها يعتمد على استمرار انخفاض درجة الحرارة دون درجة التجمد. وتمد الثلوج المياه الجوفية والمياه السطحية بجزء كبير من مياهها، وتزداد أهمية الثلوج بزيادة المطر، فقد تبقى الثلوج لمدة شهرين فوق الجبال على ارتفاع (1000)متر، مما يجعل لعامل الارتفاع دوراً بارزاً في سمك الثلوج. ويبدأ سقوط الثلج في أواخر كانون الثاني، وذوبانه يبدأ في أواخر نيسان أو أوائل أيار. وهكذا تكون الثلوج المتراكمة مصدراً مهماً يغذي كلاً من المياه الجوفية (العيون والآبار) والمياه السطحية (الأنهار والبحيرات)[3]، إلا أن نسبة مساهمة الثلوج في مجمل الواردات المائية للعراق، تعدّ صغيرة الحجم ولا يعتد بها.

---

[1] المصدر السابق نفسه، ص59.

[2] المصدر السابق نفسه، ص59.

[3] ضحى جواد كاظم وأمير هادي جدوع، الإمكانات المائية المتاحة للعراق (دراسة في جغرافية العراق)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 30، كانون الأول، 2016، جامعة بابل، بابل – العراق، ص673.

ج. المياه الجوفية: تعدّ المياه الجوفية من المصادر الاستراتيجية لموارد المياه في العراق لأسباب متعددة، من أهمها انعدام المياه السطحية في مناطق شاسعة من العراق. فعلى سبيل المثال، فإنه لا توجد مصادر مياه في منطقة الصحراء الغربية، والتي تشكّل مساحتها حوالي (50%) من مساحة العراق الكلية، فضلاً عن أن بعض الأراضي بعيدة عن مصادر الأنهار أو تكون فيها المياه السطحية محدودة[1].

ويقّدر إجمالي حجم المياه الجوفية في العراق بحدود (2) مليار متر مكعب، أي أن نسبة مساهمة المياه الجوفية في الموارد المائية للعراق تشكّل حوالي(4%) فقط، ويقسم العراق جيولوجياً إلى خمسة مناطق هي (المنغلقة، والجبال، والمتموجة، والسهلية، والصحراوية). وتمتاز المنطقتين المنغلقة والجبلية، التي تغطي المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من العراق، باحتوائها على خزانات مائية جوفية ذات مياه جيدة وصالحة للاستعمال خاصة في المنطقة الجبلية حيث تكثر الينابيع العذبة ولا يتجاوز عمق المياه عن سطح الأرض (5–50) متر. كما توجد في المناطق السهلية كميات من المياه الجوفية ناتجة عن تسربات مياه دجلة والفرات وهي لا تبعد كثيراً عن سطح الأرض في حين نجد إن مستودعات المياه الجوفية في البادية يزيد عمقها على (300) متر وغالباً ما تكون مياهها قليلة الجودة ولكنها تصلح للزراعة وإلى حد ما للشرب، ولاسيما في حوض الفرات الواقع في الجهة الغربية من العراق الذي يمتد إلى الأراضي السعودية[2].

وقد أشارت الدراسات الجيولوجية الحديثة إلى وجود خزان مائي جوفي هائل في المنطقة الشمالية ومنطقة الجزيرة الغربية من العراق، قدر مخزونه المائي بنحو (200) مليار متر مكعب، وتغذيته المائية السنوية تصل إلى (1447) مليون متر مكعب[3].

د. المياه السطحية: إن وقوع العراق ضمن المناطق الجافة لأكثر أيام السنة، جعل المياه السطحية (الأنهار) المعول عليها لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية بما فيها المياه المطلوبة للاستعمالات البشرية. إذ تشكّل المياه السطحية نسبة (94%) من موارد العراق المائية، وعليه تعدّ المياه السطحية من أهم موارد البلاد المائية، ولاسيما في المنطقتين الوسطى والجنوبية، ولا يمكن مقارنتها بأي صورة من الصور بموارد البلاد المائية الأخرى مثل الأمطار والثلوج والمياه الجوفية. وتتمثل المياه السطحية في العراق بنهري دجلة والفرات وروافدهما المختلفة، اللذان يعدّان عماد الحياة في العراق، فهما يمثلان العمود الفقري الذي يرتكز عليه السكان في أنشطتهم المختلفة. على أن كمية المياه السطحية تتغير من موسم

---

[1] عدنان أحمد ثلاج، مصدر سبق ذكره.

[2] حيدر محمد زوين، التحديات المحلية والدولية والصعوبات القانونونية والدبلوماسية، الراصد القانوني، قسم الدراسات القانونية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العدد 4، أيار 2018، ص12، pdf، على الموقع الالكتروني: http//kerbalacss.uokarbala.edu.iq

[3] المصدر السابق نفسه، ص13.

لآخر أثناء السنة، فتكثر في الربيع (وهو المعروف بموسم الفيضان) في سنوات الفيضان، إذ تبلغ كمية المياه في هذا الموسم عشرة أضعاف كميتها في موسم الصيهود (أي في فصل الصيف والخريف)، كما تتفاوت كميتها من سنة لأخرى تبعاً لتباين كمية مصادرها من الأمطار والثلوج[1].

ينبع النهران من شرق تركيا، ويبعدان عن بعضهما بنحو (300) كيلومتر، يصل طول نهر الفرات إلى حوالي (3000) كيلومتر، الأمر الذي يجعله أطول انهار غرب آسيا، ويليه طولاً في هذا الإقليم نهر دجلة البالغ (1862) كيلومتر. في الماضي كان النهران يغيران مواضع مجريهما باستمرار وما زالان يفعلان ذلك إلى الآن. يبلغ معدل التدفق السنوي للفرات عند الحدود العراقية ما بين (28 و30) كيلومتر مكعب تقريباً، أما معدل تدفق نهر دجلة عند الحدود العراقية فيبلغ (22.2) كيلومتر مكعب لغاية عام 1984م ثم انخفض بعدها إلى (17.7) كيلومتر مكعب بفعل زيادة التحكم بالمياه من قبل الدول المجاورة والتغير المناخي. ثمة روافد داخل الأراضي العراقية لدجلة فقط (وليس للفرات) تغذيه من ضفته الغربية حيث تبلغ كمية المياه الإضافية هذه ما بين (25 و 29) كيلومتر مكعب سنوياً[2].

يتعدى الوارد المائي السنوي (80) مليار متر مكعب، في الظروف الطبيعية للأنهر قبل إنشاء السدود والخزانات في تركيا وسوريا، وتمثل الموارد المائية لنهر دجلة وروافده نحو (50) مليار متر مكعب مقابل (30) مليار متر مكعب معدل الوارد السنوي لنهر الفرات[3].

وتقدر مساحة الأراضي الزراعية التي تعتمد على نهري دجلة والفرات في إروائها بـ(27) مليون دونم، أي ما يعادل (63%) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ويقع منها (20) مليون دونم في حوض دجلة و(7) مليون دونم في حوض الفرات. وتبلغ مساحة الأراضي الإروائية المستغلة فعلاً (10) مليون دونم ويمكن استغلال مساحة الأراضي المتبقية والبالغة (17) مليون دونم إذا أنجزت مشاريع إروائية متكاملة وتوفرت المياه اللازمة للإرواء. وتعدّ أيضاً المياه السطحية في العراق المصدر الرئيس للإنتاج السمكي والتي تشمل أحواض نهري دجلة والفرات وروافدهما، والمسطحات المائية، والبحيرات،

---

[1] لطيف هاشم كرار مطر وميادة كاظم عبد، الأمن المائي العراقي: رؤية سكانية، مجلة أبحاث جغرافية، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة واسط، pdf، على الموقع الالكتروني: http//eduj.uowasit.edu.iq

[2] ميشيل كوت (محرر)، التراث الثقافي للماء في الشرق الأوسط والمغرب العربي: دراسة مواضيعية، الطبعة الثانية، المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي تحت رعاية اليونسكو، المجلس الدولي للآثار والمواقع، 2019، ص211.

[3] زياد خليل الحجار، مصدر سبق ذكره، ص43.

والخزانات المائية. وتقدر مساحة هذه المسطحات بنحو (5.4287) ألف دونم، تمكن من إنتاج نحو (32857) طن سنوياً من الأسماك[1].

3. مشكلة الأمن المائي العراقي : إن واقع العراق الجغرافي واعتماده في تأمين احتياجاته المائية على نهري دجلة والفرات، اللذان ينبعان من خارج حدوده الإقليمية قد وضعه أمام نقطة ضعف من ناحية ارتباط موارده المائية بعدة دول وبالأخص تركيا. إذ أخذت كمية الواردات المائية للنهرين بالتناقص كثيراً ابتداءً من عقد التسعينات من القرن العشرين، بسبب سياسة بناء السدود والمشاريع المائية على منابع النهرين كـ(مشروع جنوب شرق الأناضول، الغاب)[2]، الأمر الذي رتب تغييرات هيدروجينية للنهرين، والتي تتمثل بنقص كمية الوارد المائي الطبيعي لدجلة والفرات. إذ انخفضت حصة العراق من الواردات المائية لنهر الفرات من (29) مليار متر مكعب إلى (4.4) مليار متر مكعب أي بنسبة انخفاض تصل إلى (90%)[3]. أما بالنسبة لنهر دجلة، فقد كان الانخفاض واضحاً من (17.85) مليار متر مكعب في سنة 1997م إلى (10) مليار متر مكعب في عام 2018م[4]. الأمر الذي كان له انعكاسات خطيرة على الأوضاع الزراعية والصناعية ومياه الشرب وتوليد الطاقة الكهربائية، وعلى البنية التحتية ومدى قدرة الأحياء البحرية على التكّيف والعيش مع النظام البيئي المتمخض عن هذا النقص، الأمر الذي رتب العديد من التداعيات والتي يمكن أيرادها على النحو الآتي:

أ. تقلص رقعة الأراضي الزراعية: يعدّ تقلص رقعة الأراضي الزراعية أهم تداعيات المشاريع الإروائية التركية، وذلك بسبب عدم قدرة الجهات الحكومية المختصة على تنفيذ خططها الزراعية الطموحة، وتجهيزها بما تحتاجه من مياه، الأمر الذي أدى إلى خسارة ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية التي

---

(1) سعدون شلال ظاهر وآخرون، أثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 15، 2012، ص376، pdf، على الموقع الالكتروني: journal.uokufa.edu.iq

(2) مشروع جنوب شرق الأناضول، الغاب: وهو أحد المشاريع التنموية العملاقة في الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم أيضاً. يشتمل على (21) سداً أهمها سد أتاتورك على نهر الفرات بسعة تخزينية تصل إلى (48) مليار متر مكعب من الماء. وتبلغ مساحة بحيرته (817) كيلومتر مربع، وهي أكبر ثلاث بحيرات في العالم. وسد أليسو على نهر دجلة الذي تبلغ سعته التخزينية (40.11) مليار متر مكعب، ومساحة بحيرته (313) كيلومتر مربع. ينظر: عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)، الطبعة العربية الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2005، ص39.

(3) صافي الياسري، مشروع (GAP) التركي: نتائج خطرة على الحياة في العراق والمنطقة العربية، صحيفة المدى البغدادية، على الموقع الالكتروني: http://alshirazi.com

(4) فلاح خلف كاظم الزهيري، منظمات المجتمع المدني وأزمة المياه في العراق، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، pdf، على الموقع الالكتروني: https://www.aub.edu.lb

صارت محرومة من الإرواء[1]. فنقصان (1) مليار متر مكعب من المياه يؤدي إلى فقدان نحو (260) ألف دونم من الأراضي الزراعية[2].

وقد أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لعام 2018م(إن العراق يفقد حوالي 25000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة سنوياً، إذ أدى إنشاء وتشغيل أكثر من 100 سد كبير وخزان ومحطة طاقة كهرومائية في أقل من أربعة عقود على منابع نهري دجلة والفرات في تركيا وإيران ومناطق كردستان العراق إلى إعاقة تدفق كميات كبيرة من مياه النهرين وتسببت في تدهور شديد للأراضي والبيئة في العراق)[3]. كما أوضح أحد الخبراء العراقيين المتخصصين في مجال المياه والأراضي في وزارة الزراعة إن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة صارت تعادل سبع مساحة الأراضي الزراعية البالغة (22) مليون دونم[4]. وقد ترتب على تقلص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة جملة من التداعيات والتي تمثلت بالآتي[5]:

– تهديد الأمن الغذائي، إن الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي في المناطق التي تعتمد في اروائها على مياه نهري دجلة والفرات، ترتبت عليه انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. إذ انخفضت قدرة الإنتاج الزراعي بالبلاد بنسبة (50%) خلال العقدين الماضيين، وقد انخفض إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي من (4.2%) في عام 2013م إلى (3.1%) في عام 2016م، بحسب تقرير خطة التنمية الوطنية الصادر عن وزارة التخطيط العراقية. وبالتالي ارتفاع فاتورة الواردات الزراعية والضغط على الاقتصاد. وقد بدأت ملامح التأثيرات السلبية على القطاع الزراعي ترتسم في قرار الحكومة العراقية بمنع زراعة بعض المحاصيل مثل الأرز والذرة والخضراوات خلال فصل الصيف، والاكتفاء بزراعة الفواكه.

---

[1] ريان ذنون العباسي، مشروع سد أليسو وتأثيره على الوضع الاقتصادي العراقي، مجلة دراسات إقليمية، العدد 5 (12)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، pdf، على الموقع الالكتروني: regs.mosuljournal.comlarticle

[2] سعدون شلال ظاهر وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص377.

[3] نقلاً عن: سعاد ناجي العزاوي، تأثير سدود منابع نهري دجلة والفرات على تصحر الأراضي في العراق، ورقة بحثية، منظمة المجتمع العلمي العراقي، 2022، ص1، pdf، على الموقع الالكتروني: arsco.org/ebook-detail-32227-4-0

[4] ريان ذنون العباسي، مصدر سبق ذكره.

[5] عبد اللطيف شهاب زكري وأحمد سليم رحيم الشرع، أثر مشكلة المياه على العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد التاسع والثلاثون، السنة الحادية عشرة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد – العراق، 2013، ص97-99. وكذلك ينظر: ماري ماهر، تأثيرات ملموسة... سياسة السدود التركية وانعكاساتها على العراق، المعهد العراقي للحوار، 14 نوفمبر، 2021، على الموقع الالكتروني: https:llhewariraq.com

– انعكس الانخفاض في الانتاج الزراعي على دخول الفلاحين، الأمر الذي دفعهم إلى ترك مهنة الزراعة والهجرة إلى المدينة، وهذا يعني إن نقص إمدادات المياه سوف يكون له تأثيرات على حجم الأراضي المزروعة ومن ثم مزيد من الهجرة.

– تصاعد ظواهر الجفاف، كما ساعد على زحف التصحر إلى مناطق كانت بمنأى عن هذا الخطر.

– انتشار الكثبان الرملية التي سوف تزحف نحو مناطق في جنوب البلاد، بفعل التغيير الكبير في أحوال الطقس الناجم عن تكرار حدوث العواصف الرملية.

– تدهور المراعي الزراعية التي ستنقطع عنها المياه.

– تغير النظم الإيكولوجية العراقية، إذ رتبت سياسة السدود التركية تداعيات إيكولوجية تمثلت أبرز مظاهرها في جفاف مستنقعات بلاد ما بين النهرين، التي أقام فيها عرب الأهوار لأكثر من (5) آلاف سنة. وكانت أكبر نظام بيئي في غرب أوراسيا المدرجة في قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو. علاوة على جفاف بحيرة ساوة التي يبلغ طولها (4.47) كيلومتر وعرضها (1.77) كيلومتر، ويعود عمرها لآلاف السنين، وتعدّ من أبرز المناطق السياحية العراقية لقربها من المواقع الأثرية ومكانتها في الثقافة العراقية، كما أصبحت الأراضي المجاورة لها أرضاً قاحلة، فضلاً عن فقدان بحيرة حمرين الاصطناعية، المصدر الرئيس للمياه في ديالى، ما يقرب من (70%) من مياهها، إذ انخفضت قدرتها المائية إلى نحو (350) مليون متر مكعب نزولاً من (3) مليارات متر مكعب في عام 2018م.

ب. ارتفاع نسبة الأملاح في الأراضي الزراعية: لقد وجد العراق نفسه يجابه مشكلة عويصة تتمثل في وجود نسبة عالية من الأملاح الذائبة في مياه نهري دجلة والفرات، وقد وصلت نسبة الأملاح في نهر دجلة إلى (1350) جزء/مليون في حين إن المعدل الطبيعي هو (450) جزء/مليون. أما في نهر الفرات فإن نسبة الملوحة ارتفعت أيضاً إلى (1800) ملغرام/لتر في حين إن المعدل العالمي يبلغ (800) ملغرام/لتر[1]. وبسبب ذلك فقد تحولت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة إلى مناطق غير صالحة للزراعة ولاسيما في المواسم التي تقل فيها مناسيب الأنهار. علماً إن الآثار السلبية المتمثلة بارتفاع نسبة الأملاح تصل إلى مديات بعيدة وصولاً إلى شط العرب والخليج العربي، الأمر الذي سيؤدي إلى تغييرات سلبية في جودة هذه المياه وصلاحيتها للزراعة وكذلك على الثروة السمكية، إذ سيؤدي ازدياد الملوحة في شط العرب إلى هلاك سلالات كثيرة من الأسماك التي تتكاثر في مياه منخفضة الملوحة قبل هجرتها نحو مياه الخليج العربي الأكثر ملوحة، وتؤدي نسبة الملوحة العالية إلى تدمير مناطق تكاثر

[1] عبد اللطيف شهاب زكري وأحمد سليم رحيم الشرع، مصدر سبق ذكره، ص97–99.

الروبيان وأنواع عديدة من الكائنات البحرية وبالتالي انخفاض كبير في إنتاج الثروة السمكية التي تشكل نمطاً معيشياً تعتاش عليه أعداد كبير من السكان في جنوب العراق ومناطق الخليج العربي المجاورة[1].

ج. تلوث المياه: فنتيجة لاستعمال الأسمدة والمبيدات الزراعية من قبل الفلاحين والمزارعين الأتراك، فضلاً عن مياه الصرف الناتجة عن المشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات، الأمر الذي جعل المياه الواصلة إلى العراق عبر النهرين غير صالحة للاستعمال البشري والصناعي والزراعي، فضلاً عن تأثير ذلك على تنمية الثروة السمكية في البلاد، وهو بدوره سيؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للصيادين الذين يعتمدون في مهنتهم على الصيد[2].

د. انخفاض إنتاج الطاقة الكهرومائية: إن النقص في معدلات تصريف مياه نهري دجلة والفرات الواردة إلى العراق أثر على عمل وديمومة المنشآت الهيدروليكية المقامة على حوض النهرين، وأدى إلى شلها بصورة كاملة أو شبه كاملة. وهكذا صار العراق يعاني من انخفاض كبير في إنتاج الطاقة الكهرومائية بسبب تأثر محطاته الواقعة على نهر دجلة من جراء النقص الحاصل في المياه الواصلة إلى العراق، وخصوصاً محطتي سد الموصل (السد الرئيسي والسد التنظيمي) وسدة سامراء، اللذان سيتعذر عليهما إمداد المصانع ومحطات ضخ المياه وبقية المؤسسات الأخرى بما تحتاجه من طاقة لتشغيلها[3]. وقد أضطر العراق على إغلاق (4) مجمعات لتوليد الطاقة الكهربائية تنتج ما يعادل الـ(40%) من الطاقة الكهرومائية[4].

هـ. تهديد السلم المجتمعي وتغذية الاضطرابات الأمنية: أحدثت التغيرات السالف الذكر، تأثيرات ديمغرافية، تمثلت في هجرات جماعية داخلية، فقد أفادت منظمة الهجرة الدولية بأن (21314) عراقياً نزحوا داخلياً في عام 2019م، في المحافظات الجنوبية والوسطى بسبب نقص المياه الصالحة للشرب. إذ اقترنت عمليات النزوح بضعف الخدمات وتلوث المياه وعدم صلاحيتها للشرب، وهو الأمر الذي يؤجج من حالة الاستياء الشعبي. فعلى سبيل المثال، تسببت إصابة (100) ألف شخص بأعراض مرضية ناجمة عن شرب المياه الملوثة في اندلاع احتجاجات عنيفة بالبصرة عام 2018م، وتكرر المشهد نفسه في كانون الثاني 2020م. كما أن نقص المياه أدى إلى نزاعات محلية بين القبائل بالأخص في

---

[1] صافي الياسري، مصدر سبق ذكره.

[2] ريان ذنون العباسي، مصدر سبق ذكره.

[3] المصدر السابق نفسه.

[4] عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل إلى الفرات: التحديات والأخطار المحيطة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2014، ص105.

المحافظات الجنوبية كميسان وذي قار، وقد سجلت الأمم المتحدة مواجهات شبه يومية في (38) موقعاً في بغداد وحدها عام 2013م إلى جانب نزاعات بين العرب والكورد والتركمان في كركوك[1].

علاوة على ذلك، فإن الصعوبات الاقتصادية المرتبطة بحركة الهجرة الداخلية والمتعلقة بمشكلات نقص الإسكان والوظائف والكهرباء والغذاء والصراع على الموارد، أوجدت بيئة حاضنة لنشاطات التنظيمات الإرهابية وزيادة وتيرة التجنيد بين صفوفها، وهي ظاهرة لوحظت مرات عديدة، فخلال الجفاف الشديد في عام 2010م وزع (الجهاديون) أغذية على السكان، وفي عام 2012م، عندما ازاحت الرياح الشديدة مئات من حقول الباذنجان بالقرب من كركوك قاموا بتوزيع النقود، كما اجتذب تنظيم (داعش) دعماً كبيراً من المجتمعات المحرومة من المياه مقارنه بغيرها، ففي منخفض الثرثار الواقع شمال غرب محافظة تكريت وشمال محافظة الأنبار انضم المزارعون الذين لديهم حقول قريبة من الرمال الزاحفة إلى التنظيم بأعداد كبيرة من نظائرهم بالقرب من وادي النهر. لذلك يرى البعض بأن أزمة المياه ستؤدي إلى تدهور السلم المجتمعي، عبر تحفيز الصراعات العشائرية على الأراضي الزراعية والحصص المائية، وتحفيز بعض المحافظات نحو المطالبة بتشكيل أقاليم جديدة للسيطرة على حصص أكبر من المياه، إلى جانب احتمال موجات هجرة من الجنوب إلى الشمال[2].

ثانياً: موقف العراق القانوني في نهري دجلة والفرات

إن للعراق حقوق تاريخية مكتسبة في ما قبل الميلاد، وهذا يؤكد على أن نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان منطلقاً بذلك من تعريف النهر الدولي المستند على المعيار الجغرافي والمتفق عليه دولياً ابتداءً من اتفاقية (سنحاريب وآشور بانيبال في نينوى والجنائن المعلقة في بابل والنهروان في الكوت، وانتهاءً بمعاهدة فيينا المعقودة في عام 1815م وقانون استعمال المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1997م والتي صوتت تركيا ضدها وأعلنت ساعة إقرارها بأنها لن توقع عليها[3]. ثم جاءت الاتفاقيات والمعاهدات والبرتوكولات الخاصة باستعمالات مياه نهري دجلة والفرات بين الدول المتشاطئة على النهرين والتي تؤكد جميعها بما لا يقبل الشك على دولية النهران. وعليه سيتم تناول موضوع هذا المحور عبر النقاط الثلاثة الآتية:

1. حقوق العراق التاريخية في نهري دجلة والفرات
2. حقوق العراق الجغرافية في نهري دجلة والفرات

---

[1] ماري ماهر، مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر السابق نفسه.

[3] حقي النداوي، النزاعات الدولية للمياه المشتركة في بلاد ما بين النهرين، منشورات زين الحقوقية، بيروت – لبنان، 2013، ص95-96.

3. حقوق العراق القانونية في نهري دجلة والفرات

1. حقوق العراق التاريخية في نهري دجلة والفرات

لقد أولت التجربة الإنسانية في وادي الرافدين أهمية كبيرة لموضوع المياه وذلك لإدراك العراقيين القدماء لأهميتها البالغة، فقد خصوا نهري دجلة والفرات بالتقديس والتعظيم، وعدّوهما من جملة الآلهة المشتقة من القوى الطبيعية، ونعتوا النهرين في بعض التراتيل الدينية بـ(النهرين الأخوين أو التوأمين) أي (الرافدين). وفي اساطير الخليقة ذكر النهران بأنهما ينبعان من عين (تيامة)، بمعنى الآلهة المالحة أو إله البحر، كما عدّ نهري دجلة والفرات في الكتاب المقدس (العهد القديم/التوراة 2:10–14) من الأنهار الأربعة التي تنبع من الجنة[1].

لقد احتل إله المياه عند السومريين المعروف باسم (أنكي، ENKI)، مرتبة متقدمة بالنسبة إلى الآلهة الأخرى، نظراً لمكانته السامية، إذ كان من ضمن الآلهة المهمة التي قامت بخلق كل شيء في هذا العالم، فضلاً عن إن هذا الإله كانت بحوزته النواميس الإلهية، وكانت الإلهة الأخرى تستشيره في المواقف الصعبة وتطلب منه المساعدة. ولم تقتصر أهمية مياه نهر الفرات على ما ذكر أعلاه، بل أن لها أهمية أخرى عند العراقيين القدماء تمثلت بالاعتقاد السائد أنها القاضي الحاكم بين الناس، وهذا ما تؤكده نصوص المواد القانونية الواردة في التشريعات العراقية القديمة[2].

لقد شغلت أخبار شق الجداول والأنهار مكاناً بارزاً في كتابات الملوك والحكام منذ نشوء نظام الحكم في العراق وبداية التدوين في بداية الألف الثالث قبل الميلاد ولاسيما وأن العراقيين القدماء كانوا قد أدركوا خصائص نظام نهري دجلة والفرات، إذ يرتفع وادي الفرات بالنسبة إلى وادي دجلة في السهل الرسوبي، وتحديداً في منطقة (الفلوجة – بغداد) فشقوا انهاراً كثيرة من نهر الفرات باتجاه نهر دجلة، كانت تروي أراضي شاسعة. وعند منطقة (الكوت – ناصرية) تنعكس العملية، إذ أن وادي دجلة يصبح أعلى من وادي الفرات، لهذا قام العراقي القديم بشق القنوات من نهر دجلة باتجاه نهر الفرات لسقي الأراضي المحيطة في هذه المنطقة[3]. ومن النتائج المهمة للمشاريع الإروائية لكلا النهرين، أن نشطت الزراعة

---

[1] أحمد لفتة رهمة القصير، قدسية نهري دجلة والفرات ودور الملوك الآشوريون في تفقد منابعهما في ضوء النصوص المسمارية والآثار القديمة في تركيا، مجلة كلية التربية، المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر، نيسان 2019، جامعة واسط، واسط – العراق، ص502.

[2] هالة صلاح الحديثي، الأنهار وطبيعتها القانونية، بحوث ودراسات، على الموقع الالكتروني: http://www.fcdrs.com

[3] نادية محمد فرحان، تأثير البيئة الجغرافية على نشوء حضارات بلاد ما بين النهرين، محاضرات في تاريخ العراق القديم، قسم التاريخ، كلية التربية للبنات، جامعة الأنبار، الأنبار – العراق، ص5.

بظهور الري الدائم وزيادة التجمعات البشرية في القرى الزراعية المتكونة وتحولها إلى مدن ذات أنظمة حكم متطورة في الوسط والجنوب[1].

وقد حددت المصادر الجغرافية إن منابع نهري دجلة والفرات تقع خارج حدود العراق، إلا أن التقائهما وتكوينهما شط العرب، يبدو أنه حدث في وقت متأخر جداً، إذ تشير المصادر الآشورية واليونانية والرومانية إلى أن النهرين كانا يصبان منفصلين في الخليج العربي. وتشير نظرية آثارية إلى أن ساحل الخليج العربي (الذي كان يسمى في النصوص المسمارية بالبحر الأسفل) كان في عصور ما قبل التاريخ يمتد شمالاً إلى مسافة بعيدة عن حدوده الحالية وكان يتراجع إلى الجنوب بالتدريج بفعل كميات الطمى والغرين التي يحملانها النهرين معهما[2].

وكان السومريون قد ورثوا من أسلافهم العبيديين منظومة ري متكاملة، وقاموا بتطوير هذه المنظومة لدرء فيضانات نهر الفرات عن تدمير مزروعاتهم، وأقاموا أول سد عرفه التاريخ وهو السد (الغاطس) في عهد الملك (آباناتم) وهو أحد ملوك لكش في منتصف الألف الثالثة قبل الميلاد على الجداول الرئيسة في لكش (كيرسو). وفي سنة 2400 قبل الميلاد، أنشأ (آنتيمينيا) وهو أحد ملوك لكش سداً آخر لدرء فيضان الفرات. أي أن السومريون كانوا قد تمكنوا من السيطرة على نهر الفرات وسخروه لأغراضهم الزراعية من خلال بناء السدود وشق الجداول والقنوات، وقد حدثنا التاريخ عن ولادة أول شريعة قانونية عرفها الإنسان سميت بشريعة (أور نمو) والتي اهتمت بحماية الأراضي الزراعية الواقعة على ضفاف نهر الفرات في العراق[3].

وقد تحدث الباحث (و. هايمبل، Heimple W.) عن فكرة الحياة في جنوب العراق التي كانت تعتمد كلياً تقريباً على المياه، فقد أشار إلى أن سكان لكش (تعرف حالياً باسم تلول الهباء على بعد نحو 45 كم شرق بلدة الشطرة في محافظة الناصرية جنوب العراق) في أواخر الألف الثالث قبل الميلاد كانوا يعدّون نهر دجلة مصدرهم الرئيس للمياه، في الوقت الذي تشهد سجلات نفر (مدينة نيبور القديمة بالقرب من قضاء عفك وشمال شرق الديوانية (المركز) بمسافة 25 كم) على تحويل مياه نهر دجلة لتخفيف النقص في مياه نهر الفرات في أثناء الفترة الكاشية (سلالة بابل الثالثة 1595–1162 ق.م)[4].

---

[1] عبد العزيز إلياس سلطان، جوانب من التأثيرات البيئية في الحضارتين العراقية والمصرية : دراسة مقارنة، مجلة آداب الرافدين، عدد خاص، مؤتمر كلية الآداب العلمي الرابع، العدد (2/47)، 2007، كلية الآداب، جامعة الموصل، الموصل – العراق، ص146.

[2] نادية محمد فرحان، مصدر سبق ذكره، ص5.

[3] هالة صلاح الحديثي، مصدر سبق ذكره.

[4] أحمد لفتة رهمة القصير، مصدر سبق ذكره، ص503.

أما البابليين فقد كان اهتمامهم عظيماً بالزراعة بعد أو ورثوا عن أسلافهم حضارة متكاملة، كان أساسها الزراعة، وقد عانوا كما عانى أقرانهم من طغيان الفرات، وقد ورد ذلك في كتاباتهم. واهتم الملك (حمورابي) في عام 1792 قبل الميلاد بشؤون الري، واستعمل البابليون منخفضي الحبانية وأبو دبس لدرء فيضان الفرات[1]، الأمر الذي يظهر عبقريتهم المائية. كما كان نهر الفرات عند البابليين مصدر الرخاء والحياة (خالق كل شيء) فهو نهر المعابد المقدسة، الذي حفرته الآلهة لتنعم بلاد بابل بنعمة مياهه، ولا بد من ترضيته وتجنب غضبه. وقد عثر على رقيّم بابلي يتضمن ترتيلة دينية طريفة دوّن فيه خطاب موجه إلى نهر الفرات بأنه (خلق الأشياء، وإن الآلهة لما حفرته عمقت الخيرات على ضفافه وشيّد في أعماقه الإله (ايا) معبده، وإن مياهه تبرى المرضى وتطهر الأدران، وهو القاضي الحاكم بين الناس)[2].

وخلال العهد البابلي أيضاً، كانت المياه أساساً لحياة الشخص الاعتيادي، نظراً لكونها مرتبطة بمعتقداتهم الدينية، ومن المعتقدات المرتبطة بالديانة إجراء بعض الطقوس الدينية التي يكون الماء جزءً رئيساً فيها، إذ يستوجب على المرء للقيام بطقوسه الدينية أن يكون متطهراً وذلك من خلال استحمامه، حيث تزيل مياه نهر الفرات كل الخطايا فضلاً عن ذلك الحاجة إلى الاغتسال للمحافظة على الصحة والراحة النفسية، لذا كانت النظافة بالنسبة للبابليين تعدّ من مظاهر الورع، وعليه فإن المياه مثلت الوسيلة الفضلى التي تبعدهم عن النجاسة والدنس والتي هي عنصر من عناصر الخطيئة لديهم وهذا ما توضحه شعائرهم الدينية، التي ترتبط طقوسها بمياه الفرات لاسيما وإن هذه المياه مقدسة لديهم، لذا تزخر النصوص القديمة بقصص مخصصة بتقديس تلك المياه، والمعروف بـ(أدب المياه) والتي في الواقع تشغل حيزاً كبيراً بين أدبيات بلاد الرافدين شأنها في ذلك شأن جميع الأمم القديمة التي سكنت أحواض الأنهار وأقامت على ضفافها أعظم الحضارات القديمة، كما أن أبناء الفرات يتغنون بقصائدهم وأغانيهم بوصف مياه نهر الفرات[3].

واهتم الآشوريون بالمواصلات النهرية، إذ أقاموا مدينة نمرود على ضفاف نهر دجلة وشيدوا لها ميناء عرضه ما يقارب من ثلاثين قدماً، مؤلفة من صخور منحوتة قياس كل واحدة منها ما يقارب ياردة مكعبة، كما استعمل العراقيون القدماء الزوارق في النقل المائي واخترعوا الشراع للاستفادة من قوة الرياح في الدفع، وأقدم نموذج لهذه الزوارق وجد في أريدو[4]. وفي مقبرة الميكة (سمير أميس) ملكة آشور

---

[1] صبحي أحمد زهير العادلي، النهر الدولي: المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (63)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، نيسان 2007، ص270.

[2] أحمد لفتة رهمة القصير، مصدر سبق ذكره، ص502.

[3] هالة صلاح الحديثي، مصدر سبق ذكره.

[4] رائد راكان قاسم عبد الله الجواري، المفاهيم الجغرافية البشرية في حضارة وادي الرافدين، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 4، العدد 2، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، الموصل – العراق، ص160.

وجدت مخطوطة تعود إلى 2200 سنة قبل الميلاد تروي فيها قصة الملكة مع الأنهار (إنني استطعت كبح جماح النهر القوي ليجري وفق رغبتي، وسقت ماءه لإخصاب الأراضي التي كانت من قبل ذلك بوراً غير مسكونه... وأجبرت الأنهار أن تسيل حيث شئت، ولم أشأ أن تسيل إلا حيث وجدت الضرورة، وجعلت الأرض خصبة بعد أن سقيتها من أنهري)[1].

واهتم الكلدانيين أيضاً بتطوير منظومة الري وكبح طغيان النهرين، فأقاموا سداً ما بينهما، بجوار بغداد طوله (50) كيلومتر، أمامه خزان واسع يستمد مياهه من نهر الفرات، كما استمر سكان ضفاف الفرات في الوقت عينه في تطوير الري والاعتناء بالزراعة[2].

وفي عصر الدولة الإسلامية، فقد شرع ولاتها على العراق بمحاولات كبيرة لإصلاح مشاريع الريف، فشقوا قنوات جديدة وأقاموا السدود الضخمة، لدرء أخطار الفيضانات وشيدوا المدن والقرى على ضفاف نهري دجلة والفرات، فكانت أرض العراق تدر خيرات كبيرة للدولة الإسلامية، وكانت الأموال المتأتية من خراج تلك الأرض تشكل نسبة كبيرة من مجموع الأموال التي تدخل خزينة الدولة. وظلت أرض الرافدين طوال ثمانية قرون سلة غذاء الدولة العربية الإسلامية المترامية الأطراف، إلى أن تدهورت الأحوال السياسية بمجئ الغزو المغولي الذي أشاع الخراب والدمار في العراق فتركت الجداول والقنوات الإروائية من دون صيانة وتهدمت السدود وأغرقت الأراضي الزراعية[3]. فعند سقوط الدولة العباسية على يد (هولاكو) في عام 1258م، الذي دمر بغداد وخرب السدود، وشبكات الري وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع الزراعة، وانتشار المجاعات والموت للسكان، وحدثت الفيضانات الغامرة نتيجة لتخريب السدود في الأعوام 1621م، 1633م، 1656م، 1786م، 1822م، 1831م، 1892م، 1895م[4].

وعند مجيئ الحكم العثماني، أجريت بعض الإصلاحات على مشاريع الري، وذلك بعد إجراء بعض الدراسات حول الموضوع، فقد جرت دراسات عديدة على نهر الفرات منذ القرن الثامن عشر الميلادي بغية تطويره واستثماره ملاحياً، ومن أبرز هذه الدراسات رحلة (جيزني الأولى، Jyzni) ما بين عامي 1830–1831م، التي كان هدفها تسيير السفن البخارية ضمن نهر الفرات، للنقل التجاري وأعيدت المحاولة في عام 1836م فتبين عدم صلاحية نهر الفرات للملاحة. واستكملت رحلة (جيزني) في عام 1908م من قبل (السير وليم ويلكوكس) الذي انتدبته الحكومة العثمانية لدراسة إمكانات الزراعة،

---

[1] نقلاً عن: صبحي أحمد زهير العادلي، مصدر سبق ذكره، ص270.

[2] صبحي أحمد زهير العادلي، مصدر سبق ذكره، ص270.

[3] عبد العزيز شعبان الحديثي، نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية، مجلة ديالى، العدد الخامس والثلاثون، 2009، جامعة ديالى، ديالى – العراق، ص544.

[4] صبحي أحمد زهير العادلي، مصدر سبق ذكره، ص271.

ومشروعات الري في العراق، وانتهت مهمته في عام 1911، وكان من أهم اقتراحاته لتطوير مشاريع الري في العراق مشروع سدة الهندية، ومشروع بحيرة الحبانية، ومشروع سدة الفلوجة، ومشروع وادي الثرثار[1].

وفي العصر الحديث، فالعراق كان أول دولة من دول حوضي دجلة والفرات الذي سعى لتطوير نظامه الإروائي وتوسيع الرقعة الزراعية وممارسة كل الحقوق المتاحة لمياه النهرين، سواء كانت للاستعمالات الزراعية أو البلدية أو الصناعية وحتى الملاحية في مراحل معينة. ويتفق الخبراء الدوليون على حقيقة إن العراق كان أول دول الحوض باستعمال أكبر كمية من مياه النهرين، ويرون إن الاستعمال التقليدي للمياه في بلاد ما بين النهرين لأغراض الري يجعل العراق أول وأكثر مستعملي مياه النهرين. فقد كان العراق يروي قبل عام 1917م أكثر من نصف مليون هكتار، ثم تطورت بعد ذلك التاريخ مشاريع الري واستصلاح الأراضي، حتى وصلت إلى حدود (1.6) مليون هكتار. أما سوريا، فقد بدأ التفكير باستغلال مياه الفرات في النصف الثاني من القرن العشرين بدراسات وتحريات في الأعوام (1945 بعثة البنك الدولي) و (1958 البعثة السوفيتية) لدراسة إمكانية إقامة سد على نهر الفرات لري المناطق الزراعية، وبعد ذلك تم البدء بإنشاء سد (الثورة) على نهر الفرات أواخر عام 1968م وبدأت مراحل التشغيل بعد عام 1973م. وتعدّ تركيا، آخر المستفيدين في تاريخ استعمالات النهرين، إذ يعود اهتمامها بالتوسع الزراعي في المناطق الشرقية فيها إلى ما بعد عام 1950م، وبعد سلسلة من الدراسات لاستغلال مياه نهر الفرات أنشأت سد (كيبان) وبدأ الشروع الفعلي في الإنشاء عام 1966م، ثم توالت بعد ذلك المشاريع التي نفذتها تركيا وازدادت تبعاً لذلك المساحات التي تخطط لإروائها من مياه النهرين، حينها عدّت تركيا إن استغلال مياه الفرات فاتحة لعهد جديد للاقتصاد التركي[2].

وهكذا يتبين، إن أبناء الرافدين كانوا قد استغلوا واستفادوا من مياه نهري دجلة والفرات وسخروهما لتطوير حياتهم من خلال إحياء أرضهم، وهم بذلك اكتسبوا (حقاً تاريخياً) موغلاً بالقدم لا يجوز المساس به، ألا وهو الحق التاريخي باستعمال واستغلال مياه النهرين فضلاً عن أنهم (اكتسبوا السبق التاريخي) دون غيرهم من أبناء الدول المتشاطئة، ولاسيما إذا تم الارتكان إلى معيار أفضلية الاستحقاق في الثروات المتاحة إذ من سبق إلى شيء فهو أحق به، وهو الأمر الذي ينسجم مع قاعدة احترام الحقوق التاريخية، التي تعدّ إحدى القواعد القانونية التي استقر عليها العرف الدولي والمعاهدات وأحكام المحاكم الدولية بخصوص المياه الدولية المشتركة، حيث يشترط القانون الدولي لاكتساب هذا الحق ثلاثة شروط أساسية. هي: وجود ممارسة ظاهرية ومستمرة، وعدم الاعتراض من جانب الدول الأخرى على هذه الممارسة،

---

[1] صبحي أحمد زهير العادلي، مصدر سبق ذكره. ص271.

[2] عبد العزيز شعبان الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص545.

واستمرار عدم الاعتراض فترة طويلة[1]، عملاً بنص الفقرة السادسة من المادة الـ(37) لقواعد هلسنكي لعام 1966م، المتضمنة الاعتراف بالحقوق المكتسبة، والتي تنص على أنه لا يجوز انقاص حصة دولة من مياه نهر عما كانت عليه سابقاً إلا في حالة وجود شح في المنبع[2].

2. حقوق العراق الجغرافية في نهري دجلة والفرات

لقد ذكرت تعريفات متعددة من قبل المتخصصين، لتحديد المقصود بالأنهار الدولية. وهي التعريفات التي اختلفت باختلاف طبيعة الاستغلال القائم لتلك الأنهار. فعندما كانت الدول تهتم بمجاري المياه الدولية لأغراض الملاحة فقط، كان الفقهاء يؤكدون في تعريفاتهم على المعيار الوظيفي/الغائي. أي أن يكون المجرى المائي، دولياً، إذا كان مستعملاً للملاحة الدولية حتى إن كان واقعاً في إقليم دولة واحدة، ولا يعدّ كذلك إذا كان غير صالح للملاحة الدولية حتى إن كان واقعاً في إقليم أكثر من دولة.

إن الأخذ بالمعيار الوظيفي يؤدي إلى تجريد عدد كبير من مجاري المياه من الصفة الدولية بحجة عدم صلاحيتها للملاحة. غير إن التطورات العالمية الحديثة أظهرت استعمالات أخرى لمجاري المياه الدولية تتجاوز الأغراض الملاحية لصالح استعمالات أخرى، كالاستعمالات الزراعية والصناعية وتوليد الطاقة الكهرومائية وغيرها. وبسبب القصور في المعيار السابق، أخذ الفقهاء يركزون وبشكل أكبر على المعيار الجغرافي، الذي يقضي بأن يكون المجرى المائي دولياً إذا كان فاصلاً بين إقليم دولتين، أو ماراً تباعاً أو بالتعاقب في أقاليم دول متعددة سواء أكان صالحاً للملاحة أم لا[3]. فقد عرفت اتفاقية باريس للسلام المعقودة بتاريخ 30 أيار 1814م النهر الدولي بالاستناد إلى المعيار الجغرافي السياسي بأنه (النهر الذي يفصل أو يخترق أقاليم دولتين أو أكثر)، وكذلك فعلت الوثيقة الختامية لمؤتمر فيينا المعقود في عام 1815م، عندما عرفت الأنهار الدولية على أنها (الأنهار التي تصلح مجاريها للملاحة والتي تخترق في جريانها عدة دول)[4].

أما اتفاقية برشلونة المعقودة في عام 1921م، فقد عرفت النهر الدولي على أنه (النهر الذي يفصل بين دولتين أو يعبر عدة دول). وحكم هذا النوع من الأنهار يقضي بأن اختصاص كل دولة يسري على الجزء الذي يقع ضمن أراضيها حتى منتصف سطح الماء إذا كان قابلاً للملاحة، وحتى منتصف التيار

---

[1] دلال بحري، أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في استقرار العلاقات المائية الدولية: دراسة حالة نهري دجلة والفرات، مجلة المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 453، تشرين الثاني، 2016، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ص123.

[2] محمد صبري إبراهيم، السياسة المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام 2003، الطبعة الأولى، مركز العراق للدراسات، بغداد – العراق، 2017، ص100-101.

[3] صدام الفتلاوي، إنشاء سد لي – صو على مجرى نهر دجلة والمبادئ القانونية لمجاري المياه الدولية، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 6، ص131، pdf، على الموقع الالكتروني: http://abu.edu.iq

[4] عليان محمود عليان، مصدر سبق ذكره، ص38-39.

الرئيس أي خط التالوك، إذا لم يكن كذلك، وهذه القاعدة ليست مطلقة، بل يجوز الاتفاق على خلاف هذه القواعد بين الدول المتشاطئة، حسب حاجة ومصالح الدول، بما لا يختلف مع قواعد القانون الدولي. وتتبع ملكية الدولة للجزء من النهر الواقع ضمن حدودها الحق في أن تباشر جميع أعمال السلطة العامة من قضاء وتنظيم لشؤون الملاحة وغيرها، لذلك يحق لها استغلال الجزء الواقع ضمن إقليمها في النواحي (الزراعية والصناعية) مع مراعاة الحقوق القانونية للدول المتشاطئة[1].

ولم يغفل واضعوا أحكام هلسنكي (Helsinki Rules) لعام 1966م، المنبثقة عن المؤتمر الثاني والخمسين لرابطة القانون الدولي العام، القواعد المتعلقة باستعمال مياه الأنهار الدولية، أهمية المعيار الجغرافي في تعريف المجرى المائي الدولي، فتلك الأحكام وإن كانت قد استعملت مصطلح حوض المجرى الدولي (International drainage)، إلا أنها أشارت بوضوح إلى المعيار الجغرافي واستبعدت المعيار الوظيفي عند تعريفها لحوض المجرى الدولي بقولها إن (حوض المجرى الدولي، مساحة جغرافية تمتد فوق إقليم دولتين أو أكثر تشكل شبكة للمياه تتضمن المياه السطحية والجوفية تتدفق نحو نقطة وصول مشتركة)[2]. وكذلك فعلت اتفاقية الأمم المتحدة حول استعمال مجاري المياه الدولية لأغراض غير ملاحية، والتي جرى اعتمادها في 21 أيار 1997م بأغلبية (104) أصوات واعتراض ثلاث دول هي كل من الصين وتركيا وبوروندي، وامتناع (27) دولة عن التصويت من بينها مصر وفرنسا وأثيوبيا. وبدأ تنفيذ هذه الاتفاقية في 17 آب 2014م. غير أن ما يمكن ملاحظته بهذا الشأن، هو أن الدول التي لم توقع على الاتفاقية عموماً هي دول المنبع التي تفضل عدم التقيد بأي بنود قانونية تحول دون استعمالها المطلق لمياه النهر الذي ينبع من أراضيها، كما أن الجزء الثالث من هذه الاتفاقية يتضمن ضمانات وتفصيلات مهمة لصالح دول المصب والمجرى الأوسط في مواجهة دول المنبع، ولهذا اعترضت عليها تركيا[3].

وهكذا، صار بإقرار اتفاقية استعمال المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية، يصبح هناك مرجعاً قانونياً مهماً وشاملاً يحكم مياه الأنهار الدولية المشتركة بضمنها مياه نهري دجلة والفرات، وتحديداً بعد أن صارا نهران دوليان يمران بثلاثة دول، هي: كل من تركيا وسوريا والعراق.

فبالنسبة إلى نهر الفرات، فهو ينبع من السلاسل الجبلية في جنوب شرق تركيا، وتتجمع جداوله الصغيرة من فرعين هما (مراد صو، Muratsu) الذي يجري في سهول أرضروم و (قره صو، Karasu) الذي يجري في هضبة أرمينيا. وعند التقاء الفرعان في كيبان يتكون المجرى الرئيس للنهر، يدخل نهر

---

[1] زياد عبد الوهاب النعيمي، مصدر سبق ذكره.

[2] صدام الفتلاوي، مصدر سبق ذكره، ص132.

[3] دلال بحري، مصدر سبق ذكره، ص126.

الفرات الأراضي السورية لتصب فيه ثلاث روافد هي (الساجور والبليخ والخابور). وبعد مروره بمدينة البو كمال السورية يتجه النهر إلى الأراضي العراقية عند قرية حصيبة وهي مركز قضاء القائم، ويتجه نحو الجنوب الشرقي حيث يلتقي بنهر دجلة في قضاء القرنة مكوناً شط العرب[1].

ويبلغ الطول الكلي لنهر الفرات (2880) كيلومتر، موزعة على البلدان المتشاطئة الثلاثة (تركيا، وسوريا، والعراق) كالآتي: (1000) كيلومتر في تركيا، و(675–680) كيلومتر في سوريا، و(1200) كيلومتر في العراق. أما مساحة حوض الفرات، فتبلغ (444000) كيلومتر مربع تقريباً تتوزع كالآتي: (121000) كيلومتر مربع في تركيا، (73000) كيلومتر مربع في سوريا، و(205000) كيلومتر مربع في العراق، وهناك (450000) كيلومتر مربع في المملكة العربية السعودية التي ليس لها منفذ مباشر على مجرى النهر، وبذلك تكون نسبة ما ينوب كل من الدول المعنية من مساحة الحوض كالآتي: (27.5%) في تركيا، و (16.4%) في سوريا، و (46.17%) في العراق، وحوالي (10%) في السعودية[2].

أما نهر دجلة، فينبع أيضاً من المرتفعات الواقعة في جنوب شرقي تركيا، ويتكون من اتحاد عدة روافد أكبرها المجرى الرئيس (دجلة صو) في أعالي النهر وثمانية روافد رئيسة تصب فيه من جانبه الأيسر، والنهر الرئيس ينبع من شمال غربي مدينة ديار بكر من المرتفعات الواقعة جنوب حوض منبع (مراد صو) التي يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين (1000–2000) متر. وقبل دخول نهر دجلة الأراضي العراقية بشكل كامل، يشترك فيه كل من تركيا وسوريا والعراق لمسافة (43.5) كيلومتر، منها (36) كيلومتر بين تركيا وسوريا والباقي بين العراق سوريا، وبهذا فإن نهر دجلة لا يدخل الأراضي السورية بشكل كامل وإنما بضفته الغربية فقط. يدخل نهر دجلة الأراضي العراقية عند قرية فيشخابور، وتصب فيه عدة روافد أهمها: الخابور، والزاب الكبير، والزاب الكبير، والعظيم، وديالى[3]. وبعد مدينة العزيز يتسع مجراه من جديد حتى يصل القرنة ليلتقي بالمجرى الشمالي للفرات حيث يتسع مجراه ويزداد تصريفه منحدراً نحو الجنوب إلى أن يلتقي بالفرات عند (كرمة علي) الواقعة على بعد (10) كيلومتر شمال البصرة مكونين شط العرب[4].

ويبلغ الطول الكي لنهر دجلة من منابعه حتى مصبه في شط العرب (1899) كيلومتر، منها (44) كيلومتر هي الحدود السورية التركية، ويبلغ طوله في العراق (1415) كيلومتر، منها (170)

---

[1] سعدون شلال ظاهر وآخرون، مصدر سبق ذكره.

[2] صبحي أحمد زهير العادلي، مصدر سبق ذكره، ص269.

[3] سعدون شلال ظاهر وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص365.

[4] ضحى جواد كاظم وأمير هادي جدوع، مصدر سبق ذكره، ص675.

كيلومتر هي طول شط العرب[1]. وتبلغ مساحة حوض تغذية نهر دجلة حتى ملتقاه بنهر ديالى (145000) كيلومتر مربع منها (80000) كيلومتر مربع داخل العراق و (65000) كيلومتر مربع خارجه، ويبلغ طوله من منبعه إلى مصبه (1718) كيلومتر، منها (1418) كيلومتر أي (82%) من مجموع طوله تقع داخل الأراضي العراقية[2].

وهكذا يتبين إن نهري دجلة والفرات يقطعان مسافة في العراق هي الأكبر من كلا الدولتين المتشاطئتين الأخريتين. كما أنهما يعدّان نهران دوليان بكل المقاييس الجغرافية. فبالنسبة إلى نهر الفرات فهو ينبع من تركيا التي تعدّ دولة المجرى الأعلى له، بينما تشكل سوريا دولة المجرى الأوسط، ليصب في العراق الذي يعدّ دولة المجرى الأدنى، في حين إن السعودية وإن لم تكن من الدول المتشاطئة على مجرى نهر الفرات، إلا أنها أصبحت بموجب اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية دولة من دول المجرى المائي، لأنها تشترك بالحوض المائي المتجدد لنهر الفرات. أما نهر دجلة، فتتألف دول مجراه من تركيا دولة المنبع أو المجرى الأعلى، وسوريا دولة المجرى الأوسط، والعراق دولة المصب أو دولة المجرى الأدنى، فضلاً عن إيران التي تنبع من أراضيها روافد عدة هامة ذات غزارة عالية.

3. حقوق العراق القانونية في نهري دجلة والفرات

لم تثر عملية استغلال مياه نهري دجلة والفرات أية مشكلة في السابق، وذلك بسبب وقوع النهرين بالكامل من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة، وهي الدولة العثمانية، الأمر الذي تطلب منها حماية المنتفعين جميعاً. إلا أن بوادر المشكلة المائية بين الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات لم تبدأ إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتحطم الكيان السياسي للإمبراطورية العثمانية، وما ترتب عن ذلك من قيام دول جديدة، اختصت الأولى وهي تركيا بالمجرى الأعلى للنهرين، وحظيت الثانية وهي سوريا بالمجرى الأوسط لنهر الفرات، في حين بقي المجرى الأسفل للنهرين وهو أكبر الأجزاء ضمن الأراضي العراقية. وبذلك تغيرت طبيعة النهرين وصارا نهران دوليان بعد أن كانا نهران وطنيان. وعليه، لم يعدّ استغلال مياه النهرين من اختصاص دولة واحدة وإنما تنازعت في ذلك مصالح أكثر من دولة، الأمر الذي فرض ضرورة ضمان مصالح دولة المجرى الأسفل للنهرين، وتأمين احتياجاتها المائية لأنها ستكون المتضرر المباشر والرئيس من أي استغلال للمياه يفتقر للتنظيم والتنسيق، لاسيما فيما يمثله نهرا دجلة والفرات من أهمية حيوية لدوله الثلاث لاسيما العراق ليس من أجل الري فقط بل من ناحية إنتاج الطاقة الكهرومائية والاستعمالات الأخرى[3]، وبالتالي استدعت الحاجة إلى وجود أحكام وقواعد تنظم استعمال

---

[1] صبحي أحمد زهير العادلي، مصدر سبق ذكره، ص357.

[2] عدنان أحمد ثلاج، مصدر سبق ذكره.

[3] أحمد جاسم إبراهيم الشمري، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي (سوريا – العراق)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 10، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، بابل – العراق، 2020، ص36.

المياه في النهرين بين البلدان المتشاطئة. وقد جرى تقسيم الاتفاقيات والبروتوكولات التي عنت بالموضوع إلى قسمين، وعلى النحو الآتي:

أ. **القسم الأول:** وهو القسم الذي يتضمن مجموعة من المعاهدات والبرتوكولات الدولية التي عقدت قبل الحرب العالمية الثانية، أي خلال مرحلة الانتدابين الفرنسي والبريطاني على كل من سوريا والعراق على الترتيب، فعملت كلتا الدولتان على توقيع اتفاقات باسم سوريا والعراق وبالنيابة عنهما. وقد ورثت كل من سوريا والعراق كل تلك الاتفاقيات والمعاهدات بعد استقلالهما عملا بمبدأ التوارث الدولي، وبهذا فإن كل هذه الاتفاقيات والمعاهدات تعدّ نافذة وسارية المفعول بحق هذين البلدين قبالة دولة المنبع لنهري دجلة والفرات/تركيا. وهذه الاتفاقيات هي[1]:

– الاتفاقية الفرنسية البريطانية المعقودة في باريس بتاريخ 23 كانون الأول 1920م، حول شروط الانتداب على فلسطين والعراق. وقد نصت مادتها الثالثة على تسمية لجنة مشتركة يكون من واجبها الفحص الأولي قبل الشروع في تنفيذ أي مشروع للري تعدّه الحكومة الفرنسية وهي السلطة المنتدبة على سوريا لمياه نهر الفرات ودجلة والذي من شأنه أن يؤدي إلى نقص المياه بهذين النهرين بدرجة واضحة وكبيرة ويلحق ضرراً بالمنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني (العراق).

– الاتفاق الفرنسي التركي المعروف بـ(معاهدة أنقرة) الموقع بتاريخ 1921/10/20م حول شروط تحقيق السلام بين فرنسا وتركيا.

– معاهدة لوزان الموقعة بين تركيا ودول الوفاق الودي في عام 1923م، والتي تطرقت مادتها (109) على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة بين تركيا وسوريا والعراق مهمتها معالجة القضايا الخاصة بمياه نهري دجلة والفرات، ولاسيما إن الدول الثلاث ترغب في بناء السدود على النهرين، وهذه المنشآت تؤثر في كمية وتوزيع مياه النهرين في المنطقة، كما أشارت المادة ذاتها إلى وضع تسوية لأي خلاف على نظام توزيع المياه وضرورة الوصول إلى اتفاق يصون الحاجة والحقوق المكتسبة لجميع الأطراف وعند تعثر الاتفاق تحسم المسألة باللجوء إلى التحكيم الدولي.

– معاهدة الصلح أو معاهدة السلام بين تركيا والحلفاء المعقودة بتاريخ 24 تموز 1923م.

– معاهدة حلب المعقودة بين فرنسا وبريطانيا وتركيا في 3 أيار 1930م المعروفة باتفاقية الصداقة وحسن الجوار، حول حقوق سوريا في نهر دجلة، بعد أن تم الاتفاق على تخطيط الحدود الفاصلة لمجرى

---

[1] عبد اللطيف شهاب زكري وأحمد سليم رحيم الشرع، مصدر سبق ذكره، ص84. وكذلك ينظر: عمر أحمد حسين وجبار محمد مهدي، استخدامات مياه نهر الفرات بين الدول المتشاطئة وفقاً للقانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الأول، 2018، ص226، pdf، على الموقع الالكتروني: http://lawjur.uodiyala.iq

نهر دجلة. ويعدّ هذا الاتفاق صريح وواضح، إذ وقعته تركيا مع كل من فرنسا وبريطانيا وفيه اعترفت تركيا بأن نهر دجلة مشترك وذو صفة دولية.

ب. القسم الثاني: وهو القسم الذي يتضمن المعاهدات والبرتوكولات الدولية التي عقدت بعد الحرب العالمية الثانية، ففي هذه المرحلة انتهى الانتداب البريطاني والفرنسي وتحول كل من سوريا والعراق إلى دولتين مستقلتين، وأصبح بإمكان كل منهما إبرام المعاهدات الدولية لصالحهما، فتم التوقيع على[1]:

– معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا المعقودة في 29 آذار 1946م. وقد ألحق بالمادة السادسة منها ستة بروتوكولات، عالج البرتوكول الأول منها موضوع تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات مع روافدهما والانتفاع منهما بين الدولتين، فقد تضمنت المادة الأولى من البرتوكول الأول اشتراك الفنيين العراقيين في اختيار مكان الانشاءات التي تقام في تركيا، وألزمت المادة الثانية والثالثة من البرتوكول ذاته الجانب التركي بتقديم جميع المعلومات اللازمة لأجل انجاز مهمة اللجنة الفنية المشتركة وإيصال كافة المعطيات عن مناسيب المياه إلى السلطات العراقية. ويلاحظ إن هذه الاتفاقية بما تضمنته من بروتوكولات قد حققت اعتراف تركيا بالحقوق المائية المكتسبة للعراق في حوض دجلة والفرات كما أعطى العراق حقوقاً هامة تتمثل في قيام الفنيين العراقيين بالإشراف على المحطات التركية ومراقبتها وتقديم كافة المعطيات والمقاييس المائية له وقبول تركيا بإنشاء سدودها وفق دراسة الخبراء العراقيين والأتراك، وإن موقع كل سد تركي والغرض منه سيكون موضع اتفاق مع العراق، واطلاع العراق على جميع المشاريع الخاصة بما يخدم مصلحتيهما.

ولكن من المؤسف إن اتفاقية 1946م بين العراق وتركيا، كانت قد أهملت على الرغم من أنها اتفاقية نافذة نظراً لعدم وجود إطار زمني لنفاذيتها. وكان اهمال العراق لتلك الاتفاقية التي تعمل لصالحه موقفاً غير مسؤول، أدى فيما بعد إلى خسارات كبرى في إيرادات العراق المائية، بمضي تركيا منفردة في انشاء مشاريع عملاقة على نهري دجلة والفرات، دون التنسيق مع العراق الذي بقي متفرجاً ومتلقياً سلبياً بعدّه دولة مصب.

---

[1] ياسر المختار، التكييف القانوني لنهري دجلة والفرات، الراصد القانوني، قسم الدراسات القانونية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العدد 4، أيار 2018، ص7، pdf، على الموقع الالكتروني: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq. وكذلك ينظر: سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة (209)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص111. وكذلك ينظر: حسن الجنابي، من الاسترخاء إلى الإجهاد المائي: مشكلة المياه في العراق وعلاقتها بالسياسات المائية لدول الجوار وتغير المناخ، في 24 نيسان 2023، مركز الإمارات للسياسات، على الموقع الالكتروني: epc.ae

– برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا المعقود في أنقرة بتاريخ 17 كانون الثاني 1971م، فقد نصت المادة الثالثة منه على تقاسم المياه بين العراق وسوريا والتشاور مع الجانب التركي لوضع خطة لملء خزان سد كيبان دون التأثير على سوريا والعراق.

– البرتوكول العراقي التركي لعام 1980م، والذي قضى بضرورة التوصل إلى اتفاق على قسمة مياه الفرات خلال مهلة لا تتجاوز شباط 1982م مع احتمال تمديد هذه المهلة سنة واحدة في حالة الضرورة. ولتحقيق ذلك شكلت لجنة فنية عقدت اجتماعاتها في أنقرة في شهر أيلول عام 1983م ومتابعة دورات اجتماعات اللجنة بعدئذ بشكل شبه منتظم في عواصم البلدان بالتناوب.

– بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا الموقع عليه في أنقرة بتاريخ 25 كانون الأول 1980م، والذي انضمت إليه سوريا في عام 1983م وقد نص الفصل الخامس منه والخاص بالمياه الإقليمية على ما يلي (1– اتفق الطرفان حول مسألة المياه على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه المشتركة في المنطقة. 2– وافق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة للمياه الإقليمية التركية – السورية العراقية، مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية وخصوصاً حوض دجلة والفرات، واقتراح الطرق والأساليب التي تؤدي إلى تحديد كمية المياه المعقولة والعادلة التي يحتاجها كل من البلدان الثلاثة من الأنهار المشتركة)، وتم تحديد مدة عمل اللجنة بسنتين فقط قابلة للتجديد سنة ثالثة إذا احتاج الأمر، وترفع اللجنة مقترحاتها إلى الجهات العليا في البلدان الثلاثة للنظر فيها، وفي ضوء استلام التقرير النهائي للجنة تستدعي الحكومات الثلاثة لعقد اجتماع على مستوى وزاري لتقويم نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة ولتقرير الطرق والإجراءات التي توصي بها اللجنة إلى تحديد كمية المياه المعقولة والعادلة لكل من تركيا وسوريا والعراق.

– برتوكول التعاون الاقتصادي السوري التركي الموقع في السادس من تموز عام 1987م حول تقسيم مياه نهر الفرات. فبحسب المادة السادسة من هذا البرتوكول، التزمت تركيا بترك كمية سنوية من مياه نهر الفرات تصل في المتوسط (500) متر مكعب في الثانية تنساب عبر الحدود التركية – السورية وفي الحالة التي لا يبلغ فيها منسوب النهر هذه الكمية، تلتزم تركيا بتغطية العجز خلال الشهر التالي، على أن تتعاون سوريا مع تركيا في مجال تأمين الحدود بينهما.

– الاتفاقية الموقعة بين العراق وسوريا عام 1989م، والتي جرى بمقتضاها تقسيم مياه نهر الفرات بنسبة (58%) للعراق و (42%) لسوريا.

– الاتفاق العراقي – السوري بتاريخ 16 نيسان 1990م، إذ توصل الطرفان العراقي والسوري بموجب هذا الاتفاق، إلى تسوية ثنائية تحدد حصتهما من كمية المياه التي سمحت تركيا بإنسيابها بموجب تسوية

1987 بـ(500) متر مكعب بالثانية. فحصل العراق وفقاً لهذا الاتفاق ما نسبته (58%) وسوريا بنسبة (42%) من إجمالي كمية المياه الواصلة إلى سوريا عند الحدود السورية التركية من نهر الفرات.

– البيان المشترك الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 1993م، بعد زيارة رئيس الوزراء التركي إلى سوريا، حيث جاءت الفقرة المتعلقة بالمياه كالآتي (إن البرتوكول الموقع بين الحكومتين السورية والتركية لعام 1987م، ونظراً لقرب امتلاء سد أتاتورك، فقد اتفق الجانبان على التوصل قبل نهاية عام 1993م إلى حل نهائي يحدد حصص الأطراف في مياه نهر الفرات، وقد تم تكليف وزيري خارجية البلدين بمتابعة انجاز هذا الموضوع). يعدّ هذا البيان بياناً هاماً، كونه تضمن اعترافاً تركياً بضرورة اقتسام مياه نهر الفرات، الأمر الذي يعني الاعتراف بدولية نهر الفرات والحق السوري والعراقي في مياهه هو حق وليس منحة.

– الاتفاقية الموقعة بين العراق وسوريا بتاريخ 9 نيسان 2002م، على نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة، إذ اتفق الطرفان على أن تكون كمية المياه التي تسحبها سوريا من نهر دجلة بمقدار (1,250) مليار متر مكعب سنوياً[1].

يتبين مما تقدم، الاهتمام المبكر بمياه نهري دجلة والفرات، وهو الأمر الذي يعدّ تأكيداً على دولية النهران الثابتة بموجب المعاهدات والاتفاقيات الموقعة بين الدول المتشاطئة على النهرين، وإن كانت لا توجد إلى الآن اتفاقية بين دوله لتقاسم مياهه بشكل منصف ومعقول. كما أن وجود جميع هذه النصوص التي وردت في تلك الاتفاقيات والمعاهدات تؤكد وتبرهن على اعتراف تركيا بالطابع الدولي للنهرين، وذلك خلافاً لمضمون ملاحظات تركيا على قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض الملاحية، وخلافاً لبعض التصريحات والمواقف التي كانت تخدم الاستهلاك المحلي في تركيا، أو لتأخير عمل اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية المشكلة بموجب بروتوكول عام 1980م.

ثالثا: الحلول السياسية المتاحة للعراق للتعامل مع دولة المنبع لنهري دجلة والفرات

يرتبط أمن المياه ارتباطاً وثيقاً بالأمن الوطني للدولة، وتكتسب المياه العذبة أهمية خاصة في جميع دول العالم، إذ لا يمكن للحياة بوجه عام والإنسانية بوجه خاص أن تدوم وتستمر وتتطور من دونه. ولو أسقطنا هذا الحديث على العراق، وهو من الدول ذات المناخ الجاف وشبه الجاف، تظهر تركيا بعدّها دولة المنبع لنهري دجلة والفرات وتمتلك ميزة جغرافية واستراتيجية تتمثل بسيطرتها الكاملة على كل هذين

[1] تجدر الإشارة إلى أن تحديد حصة سوريا من نهر دجلة بكمية محددة وليس بالنسبة المئوية، يعدّ خطأً جسيماً تم ارتكابه من قبل الحكومة العراقية السابقة، لأن نسبة تدفق النهر في انخفاض مستمر، وبالتالي فإن مهما قل منسوب المياه في نهر دجلة ستبقى حصة سوريا (1.250) مليار متر مكعب سنوياً، في الوقت الذي تتناقص فيه حصة العراق.

النهرين في مواجهة الدولتين المتشاطئتين معها. وقد عملت تركيا منذ سنوات طويلة على الاستفادة من هذا الموقع الجغرافي، فعملت على إنشاء عشرات السدود العملاقة لاستغلال المياه وتخزينها والاستفادة منها، والتي كان آخرها وأكبرها هو مشروع (الغاب) العملاق الذي يعدّ أضخم مشروع في العالم، ويشمل ثماني محافظات تركية واقعة جنوب شرق الأناضول، وهو الإقليم المحاذي للحدود العراقية والسورية، ومن أهم سدود هذا المشروع هو سد أتاتورك على نهر الفرات وسد أليسو على نهر دجلة، الأمر الذي انعكس سلباً على كمية المياه المتدفقة إلى العراق وسوريا. وعلى الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات التي تعنى بتنظيم استعمالات المياه في النهرين بين الدول الثلاثة المتشاطئة، إلا أن تركيا عملت في جميع المفاوضات التي تخص هذا الملف بربطه بملفات أخرى منها سياسية أو أمنية وأخرى اقتصادية لنيل أكبر قدر ممكن من المكاسب لصالحها، وهو الأمر الذي يحتم على الحكومة العراقية ادراك حجم خطورة هذا الملف وأن تتعامل معه وفقاً لذلك. وقد رأينا أن الحل السياسي يكمن في اتباع استراتيجية محددة ذات مسارات متعددة ومتكاملة. وهذه المسارات هي ما سيتم تناوله عبر النقاط الأربعة الآتية:

1. المسار الدبلوماسي
2. مسار الانضمام إلى الحركة الدولية لمناهضة السدود المدمرة
3. مسار السعي لإشراك منظمات المجتمع المدني في الأزمة المائية
4. المسار العسكري

1. المسار الدبلوماسي

وهو المسار الذي يتمثل باستعمال (الدبلوماسية المائية، Water Diplomacy)[1] التي تعدّ أداة من الأدوات الدبلوماسية لحل الخلافات والصراعات الناشئة حول الأنهار الدولية المشتركة، فيتم تناول هذه الخلافات قبل أن تتطور إلى توتر ونزاعات، الأمر الذي يجعل الكثير من دبلوماسية المياه ذو طابع وقائي. وإذ أن ملايين العراقيين صاروا معرضين للخطر بسبب السياسات المائية لدول الجوار الجغرافي غير العربي لتحكّمهم بالواردات المائية للعراق بعدّه دولة المصب. لذا حان الوقت ليقوم العراق باستنفار

[1] الدبلوماسية المائية: هي أحدى أدوات التعامل مع الخلافات والنزاعات المائية الذي يمارس فيها تنفيذ برنامج إدارة مائية تكيفية لقضايا المياه البالغة التعقيد، إذ يعدّ ذلك أحد أنماط الدبلوماسية الحديثة التي تعتمد على إذكاء اعتماد الدبلوماسية والتفاوض اتجاه أزمات المياه على وجه التحديد، وتشخيص مشاكل المياه من خلال المفاوض المختص وتحديد نقاط الخلاف واقتراح الحلول التي تراعي وجهات النظر المتعددة والمختلفة ومواطن الغموض وعدم اليقين (Uncertainly)، فضلاً عن المتغيرات الطارئة على صعيد المناقشات بين الدول في مجالات المياه مع الإلمام التام بالاحتياجات التي تتطلبها كل حالة. ويرى الباحثون المختصون في قضايا المياه إن أدوات الدبلوماسية المائية يجب أن تركز على النواحي العلمية والفنية المساعدة لإضفاء الجانب المعرفي لدى الدبلوماسيين والتي يجب أن يتصف بها المفاوضون في مجالات الدبلوماسية المائية حيث تلعب المعرفة العلمية والفنية دور كبير في تغيير مسار المفاوضات. ينظر: قيس حمادي العبيدي، الدبلوماسية المائية، النشرة العلمية، مركز بحوث السدود والموارد المائية، جامعة الموصل، السنة الثامنة، العدد الخامس عشر، 2021، الموصل – العراق، ص35.

القوى الكبرى والقضاء والتحكيم الدوليين ويتوخى تفعيل مقررات الشرعية الدولية التي وضعت أسساً عادلة لتقاسم مياه الأنهار الدولية، وألزمت الدول المنضوية تحت لوائها بتنفيذ الاتفاقيات الدولية والثنائية وقواعد القانون الدولي التي تمنع دول المنبع من الإلتفاف على حقوق دول المجرى والمصب، كما تحض على الشراكة المستدامة وفقاً لمبادئ حسن الجوار والحقوق التاريخية المكتسبة[1]، على أن يتم ذلك من خلال وزارات الخارجية والموارد المائية والعدل والتجارة والتخطيط، فيصار إلى تشكيل لجان ثنائية ومتعددة الأطراف والتخصصات لمتابعة قضايا المياه العالقة والسعي الجاد لإدارة الموارد المائية بكفاءة. وهذه اللجان تأخذ على عاتقها القيام بـ:

أ. **التعاون والتنسيق العراقي السوري**، إذ تعدّ قضية المياه بالنسبة إلى كل من سوريا والعراق قضية أساسية، لأنهما دولتان عربيتان من جهة، ولأنهما تتخذان الموقف نفسه اتجاه السياسة المائية التركية من جهة أخرى، فكلاهما يتأثر بنفس الدرجة من تلك السياسة، كما أن الأمن المائي العراقي يعدّ أكثر التصاقاً بالأمن المائي السوري، نظراً لاشتراك البلدين في حوضي دجلة والفرات، فكل منهما يشكل عمقاً استراتيجياً للآخر[2]. وعليه، فإن التقارب والتنسيق العراقي السوري يجب أن يرتكز على المستوى الفني فضلاً عن المستوى القانوني والسياسي. ففي الجانب الفني يمكن أن يكون التقارب والتعاون المشترك بين الخبراء الفنيين في سوريا والعراق لإعداد ما يلزم من دراسات للتعامل مع مشكلة شحة المياه، ومع تركيا سواءً بصدد التعاون الفني في مجال المياه أو تقسيمها، لاسيما إذا ما علمنا إن البلدين يمتلكان خبرات كبيرة في هذا المجال. ويمكن التركيز على الجانب القانوني، لإعداد الدراسات القانونية التي تؤكد حقوق البلدين الثابتة في مياه دجلة والفرات. أما في الجانب السياسي، فيمكن للبلدين توحيد الآراء والمواقف في ما يتعلق بكون نهري دجلة والفرات يعدّان نهران دوليان وتشكيل لجان مشتركة للتفاوض مع تركيا من أجل الوصول إلى اتفاق دولي ثابت ونهائي حول تقاسم مياه النهرين، أو التوجه نحو المنظمات الدولية كالأمم المتحدة لإصدار قرار أممي يلزم تركيا باطلاق حصة مائية ثابتة لكلا البلدين[3].

ب. **تعزيز الشراكات الثنائية مع دول الجوار المؤثرة في مصادر المياه السطحية للعراق:** فبما أن دبلوماسية المياه تهتم بالخلافات والصراعات المائية وإن هذه الصراعات يكون للأطراف المشاركة فيها سواءً على المستويين الوطني والدولي استعمالات متنافسة على مورد مائي نادر يمكن أن يؤدي إلى

---

[1] بشير عبد الفتاح، تركيا والأمن المائي، الاثنين 21 سبتمبر 2021، على الموقع الالكتروني: https://www.shorouknews.com

[2] صادق علي جابر، أزمة المياه وأثرها في مستقبل العلاقات العراقية – التركية، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 14، العدد 3، السنة 2022، الجمعية العلمية للأكاديميين والمثقفين العراقيين، بغداد – العراق، ص87.

[3] كمال عبد كشمر الطائي، أزمة المياه وأثرها في الأمن الاقتصادي العراقي (دراسة في الجيوبوليتيك)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، كربلاء – العراق، 2020، ص176-177.

خلافات تزعزع استقرار المنطقة كتطوير مجرى مائي لتحقيق مكاسب اقتصادية من جانب واحد، على سبيل المثال، كإنشاء السدود في دول أعالي النهر دون أخذ موافقة دولة المصب كما حصل مع تركيا عند إنشائها مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) أو من أجل منافع اقتصادية متبادلة والتي تعد قضية ذو أهمية خاصة في أحواض المياه المشتركة مثلاً قيام دولة المصب بشراء الطاقة الكهرومائية المتولدة من السدود المشيدة في مجرى النهر الدولي المشترك من دولة المنبع، إذ تسعى تركيا لتوظيف ذلك مع العراق في الوقت الحاضر. وبناءً على ذلك فإن الدبلوماسية المائية تستعمل لضمان التعاون الإقليمي والاستقرار فضلاً عن اعتمادها كوسيلة مساهمة في تحقيق الهدف الأوسع والأشمل للسلام والاستقرار من خلال المشاركة والتعاون الدبلوماسيين بين الدول المتشاركة في الأنهار الدولية[1].

بمعنى آخر، السعي لإقامة حملة من العلاقات الاقتصادية الدائمة والاستراتيجية بين العراق ودولة المنبع/تركيا تقوم على أساس التعاون المشترك بين الدول المشتركة في الحوض المائي، شريطة أن يكون أساس هذه العلاقة هي المطالبة بضمانات للحصص المائية العراقية، مع تسجيل كل هذه الضمانات في الأمم المتحدة، وبحضور أطراف دولية ضامنة لكل هذه الاتفاقات من أجل ضمان كل هذه الحقوق على المدى البعيد من أجل الحصول على استقرار مائي طويل الأمد للعراق[2].

وفي حالة عدم استجابة الجانب التركي لمثل هذه المساعي، يصار عندئذٍ إلى التلويح باستعمال أسلوب المقاطعة الاقتصادية للسلع التركية، خاصة وأن المقاطعة الاقتصادية تعدّ جزءً من العمل الدبلوماسي الخارجي، كما أنها أحد الوسائل المستعملة في العلاقات الدولية وتتدرج من مقاطعة تجارية إلى القطع التام للعلاقات. إن قطع العلاقات الاقتصادية يعدّ وسيلة من وسائل الضغط على دولة المنبع/ تركيا، خاصة إذا علمنا إن التجارة التركية مع العراق تحقق فائضاً يتجاوز الـ(10) مليارات دولار لصالح أنقرة وهو ما يعدّ مكسباً مهماً لها وذلك في ظل تراجع حجم الفائض الذي تحققه أنقرة مع عدد من الدول الإقليمية جراء حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة مؤخراً. أما على صعيد الاستثمارات، فقد وصل عدد الشركات التركية العاملة أو المرتبطة بالسوق العراقية إلى حوالي (1500) شركة غالبيتها شركات مرتبطة بقطاع الانشاءات والمقاولات التي قامت حتى عام 2013م بتنفيذ حوالي (824) مشروعاً في العراق بقيمة إجمالية تبلغ حوالي (19.5) مليار دولار. وعلى مستوى الطاقة، فإن تركيا تنظر إلى العراق كرافد مهم من روافد سياسة تنويع واردات الطاقة التركية وذلك على اعتبار أنه يمتلك أكبر خامس احتياطي مؤكد من النفط في العالم، ويحتل منذ عام 2012م موقع ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك،

---

[1] قيس حمادي العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص37.

[2] انتصار معاني علي الساعدي، شحة المياه في العراق (الأسباب، والمشاكل، والحلول)، مجلة الجامعة العراقية، العدد 55، الجزء الأول، ص634، pdf، على الموقع الالكتروني، mabdaa.edu.iq

ناهيك عن أهميته في تفعيل دور أنقرة مستقبلاً كمحطة لنقل الطاقة إلى أوروبا على اعتبار إن تركيا تعتبر المنفذ الأقرب لتصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية[1].

ج. الضغط على تركيا من خلال المنظمات الإقليمية: فمن القضايا التي تسهم في تحقيق التعاون في مجال المياه هو العمل على تشكيل عوامل ضغط من قبل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية لغرض التأثير في الموقف التركي والدفع باتجاه التجاوب لتحقيق المصالح المشتركة مع سوريا والعراق بقضية المياه المشتركة بينهما، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية التي تربط الدول تعد من أفضل الوسائل لترسيخ التعاون وضمان ديمومته ويجب إيلاء التعاون في هذا المجال أفضلية كبيرة لأن هذه المشاريع لا غنى عنها لتأصيل التفاهم المشترك في المنطقة، لاسيما وإن هناك عدة مجالات يمكن أن تخدم تطور التعاون العربي – التركي وتوسع من دائرة المصالح المشتركة[2].

د. اعتماد استراتيجية التحرك على المستوى الدولي: فبمقتضى هذه الاستراتيجية يتم الاعتماد على القنوات الدولية والإقليمية للضغط على دولة المنبع/تركيا للحصول على حصة العراق المائية المكتسبة على وفق قواعد القانون الدولي، من جهة. ومن جهة ثانية، اشراك المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية لغرض إيجاد صيغة قانونية تلزم الدول المشتركة بالأحواض المائية الدولية للتوصل إلى حلول بشأن استغلال المياه بالاعتماد على أسلوب المشاركة والاستفادة من المياه بصورة عادلة ومنصفة لبلدان الحوض المائي الدولي، الأمر الذي يقلل من شدة المنافسة في استغلال المياه بين الدول ويعمل على المحافظة عليها بصورة مثلى[3].

هـ. إجراء مباحثات بين الدول المعنية بوجود وسيط دولي: فإذا حدث نزاع حول أحدى مسائل المياه الدولية المشتركة وأخفق طرفا النزاع في التفاوض، فلا بد من اللجوء إلى طرف ثالث لتسوية النزاع عملاً بأحكام المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة التي ذكرت التحقيق والوساطة والتحكيم والقضاء فضلاً عن المفاوضات كوسائل تلزم الدول إليها من أجل وضع حل سلمي لمنازعاتها التي قد تهدد السلم[4]، ومنازعات المياه ولاسيما حول حوضي دجلة والفرات، هي من هذا النوع.

---

[1] علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، ص4-6، على الموقع الالكتروني: studies.aljazeera.net

[2] صادق جابر علي، مصدر سبق ذكره، ص87.

[3] حميد نعمة الصالحي، مصدر سبق ذكره، ص10-11.

[4] دلال بحري، مصدر سبق ذكره، ص124.

ولا بدّ من توفر بعض الشروط المهمة عند اختيار هذا الوسيط، مثل قدرته المالية والتكنولوجية، التي يتمكن من خلالها من مساعدة الدول المتحاورة، وسلطته أو تأثيره السياسي على الصعيد العالمي، وتتوفر هذه الشروط في بعض الدول والمؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي، الأمم المتحدة، المجموعة الأوروبية، الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مثل هذه المباحثات لا بد أن يقدم العراق أموراً تحفز الجانب التركي على المشاركة الفعلية مثل اعطاء تركيا سعراً مخفضاً للنفط المستورد من العراق حيث إن كافة الاجتماعات منذ السبعينات من القرن العشرين لم تجد نفعاً، بسبب عدم وجود هذا الوسيط[1].

و. **التفاوض مع تركيا باستعمال أوراق ضاغطة:** يرتبط العراق مع الدول المجاورة له (تركيا وإيران وسوريا) وهي الدول المتشاطئه معه في نهري دجلة والفرات، بخاصية واحدة، تتمثل بغياب الاستقرار السياسي. لذا يجب على الجانب العراقي استثمار عدم الاستقرار هذا، وأن يتبع سياسة أو دور يسهم في تحقيق مصالح هذه البلدان، على أن يكون ملف المياه حاضراً ومن ضمنه. فانتهاج دبلوماسية لإدارة الأزمات الإقليمية أو التعاون مع الأطراف الثلاثة لن يمر عبر البوابة العراقية بدون مقابل خاصة في قطاع المياه. فمثلاً قضية حزب العمال الكردستاني الـ(PKK) بخصوص تركيا، ومحاربة تنظيم داعش والحدود مع سوريا، ومخاوف الدولة الإيرانية على أمنها القومي بسبب التواجد الأمريكي في الأراضي العراقية، كل ذلك يمنح العراق أسبقيات في تعزيز التعاون الإقليمي بما يعزز دوره السياسي[2].

2. مسار الانضمام إلى الحركة الدولية لمناهضة السدود المدمرة: أن الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم يحاربون السدود المدمرة. فالصيادون في باكستان، والمزارعون في تايلاند، والسكان الأصليون في غواتيمالا، وأساتذة الجامعات في اليابان، ومنظمات حقوق الإنسان في أوغندا، كل هؤلاء يسعون لحماية سبل عيش الناس والموارد الطبيعية ويشاركون من أجل حقوق الناس في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. هذه الجهود تكون أكثر فعالية عندما يعمل الناس معاً في تحالفات إقليمية ودولية. اليوم، هناك شبكات المناهضين للسدود في أمريكا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وأوروبا وأفريقيا. وتشمل هذه الشبكات المتضررين من السدود والحركات الشعبية والمنظمات غير الحكومية والباحثين والمجموعات الأخرى، يستعملون هذه الشبكات لتبادل المعلومات وتنظيم الأنشطة والعمل معاً لوقف السدود والدفاع عن الحقوق الأساسية للناس[3]. وقد نظم مناهضو السدود اجتماعين دوليين لتبادل

---

[1] نظير الانصاري، مخاطر الأزمة المائية في العراق: الأسباب وسبل المعالجة، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ص6، pdf، على الموقع الالكتروني: studies.aljazeera.net

[2] أحمد عدنان الميالي، تأثير السياسات المائية للدول المجاورة على العراق وسبل المواجهة، 13 أيلول 2020، pdf، على الموقع الالكتروني: www.annabaa.org

[3] أفيفا أمهوف، آن كاترين شنايدر، وسوزران وونغ، السدود، الأنهار والحقوق: دليل عمل المجتمعات المتأثرة بالسدود، شبكة الأنهار الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، 2006، ص14.

الخبرات ووضع استراتيجيات لمكافحة السدود المدمرة، ففي عام 1997م ألتقى المشاركين من (20) بلداً في البرازيل وعقد الاجتماع الثاني في عام 2003م في تايلاند بحضور (300) مشارك من (61) بلداً، والحركة لا تزال تنمو وتقوى. أما بخصوص نجاحات مناهضو السدود، فقد تم التقليل من السدود وإيقاف بنائها كان من انجازات الحركة الدولية الناجحة في وقف السدود، فهناك عدد أقل من السدود التي يجري بناؤها مقارنة بما كانت عليه في الماضي، وبسبب المعارضة القوية للسدود للدرجة التي حملت الحكومات على إلغاء مشاريع السدود. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا يجري الاستغناء عن السدود التي بنيت منذ سنوات عديدة أو يتم سحبها للأسفل حتى تعود الأنهار إلى طبيعتها، وفي فرنسا تم إغلاق العديد من السدود الصغيرة على نهري اللوار وليغور في السنوات الأخيرة، فبعد أن دمرت السدود، عادت الأنهار للحياة من جديد[1].

3. مسار السعي لإشراك منظمات المجتمع المدني في الأزمة المائية: تعدّ منظمات المجتمع المدني، صورة حضارية، وتؤشر إلى تقدم الشعوب ونهضتها، وتهتم الدول بتأسيسها ودعمها. شهدت الفترة التي تلت أحداث عام 2003م تأسيس مئات منظمات المجتمع المدني في العراق، على الرغم من عدم فعالية بعضها. ولا يخفى الدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية العاملة في العراق لمساعدة العديد من المنظمات من خلال تدريب الكوادر وإعدادها عبر دورات داخل وخارج البلد، وتمويل البرامج والأنشطة التي ساهمت بشكل ملحوظ في بناء هذه المنظمات، التي استطاعت خلال مدة زمنية قصيرة من أداء أدوار مهمة وأساسية شملت تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الحرب وأعمال العنف، وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة، ونشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات والتفاعل مع الأزمات البيئية والصحية[2].غير أن عمل منظمات المجتمع المدني في مجال المياه لا يزال غير جاذب لمئات كثيرة من المنظمات، ربما لأنها تحتاج إلى فهم دقيق وتخصص لكي تنتظم وتشترك في تلك النشاطات. بعبارة أخرى، لم تكن أولويات منظمات المجتمع المدني في العراق وبوصلة حركتها متجهة نحو مواضيع مثل المياه حتى الآن، لاعتقادها بوجود مواضيع وحالات وقضايا أكثر إلحاحاً، وهو ما أنعكس سلباً على عمل تلك المنظمات، ويظهر التحليل الموضوعي لأدوار المجتمع المدني في أزمة المياه في العراق ضعفاً واضحاً ودوراً محدوداً في التعاطي مع آثار هذه المشكلة على مستقبل الوضع الاقتصادي والاجتماعي العراقي، وربما تكون هناك مجموعة من الأسباب المتداخلة وراء ضعف هذا التعاطي. ولعل أبرزها الآتي[3]:

---

[1] المصدر السابق نفسه، ص14.

[2] فلاح خلف كاظم الزهيري، مصدر سبق ذكره.

[3] المصدر السابق نفسه. وكذلك ينظر: هالة خالد حميد، مصدر سبق ذكره، ص476.

أ. حداثة ظهور آثار المشكلة على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، خصوصاً إن تسارع انخفاض كمية المياه في نهري دجلة والفرات أذهل المواطن العراقي، وترك في ذهنه انطباعاً سيئاً عن المستقبل وكيفية تعامل الحكومة مع تلك الآثار، وهو ما انعكس أيضاً على منظمات المجتمع المدني التي لديها اهتمامات بهذه القضية، إذ أن الظهور السريع والمفاجئ لآثار الأزمة أربك أداءها في كيفية التعامل وسلوك السبل الكفيلة لإيضاح نتائجها.

ب. تعد الأزمة المائية، وفي جوانب مهمة منها، ذات طبيعة فنية وعملياتية، وهو أمر يحتاج إلى منظمات ذات كوادر لها دراسة ومعلومات متخصصة كي تبلور نشاطاتها وتنظم صفوفها وتتخذ الخطوات المناسبة لمعالجة تلك الآثار، ويبدو أن هذا ما تفتقده منظمات المجتمع المدني في العراق.

ج. ضخامة الحلول والإجراءات المفترض أن تتخذها الحكومة تستلزم إمكانات وأموالاً طائلة وخططاً بعيدة المدى، وهذا ما أدركته بعض تلك المنظمات المهتمة بهذه القضية.

د. البعد الخارجي المتمثل في مسؤولية بعض دول الجوار (تركيا وإيران) على مآل الأمور في قضية المياه أسهم في تلكؤ بعض المنظمات في التعاطي مع هذه المشكلة.

هـ. انعكاس ضعف تمويل منظمات المجتمع المدني على أدائها وفعاليتها ونشاطاتها.

و. على الرغم من إن دستور عام 2005م ينص في المادة (45) على ضرورة وأهمية هذه المنظمات، إلا أن العراق يفتقر إلى التشريعات والقوانين الخاصة بمنظمات المجتمع المدني التي تنظم عملها وبرامجها ومصادر تمويلها، وهو ما ساهم في ضعف أدوارها وابتعاد الكثير من المواطنين للإنتماء إليها.

ي. ضعف دعم وتشجيع الدولة لنشاطات هذه المنظمات، خصوصاً إن المؤسسة السياسية حتى الآن لم تول أهمية كبيرة لهذا الموضوع، ربما بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية في العراق، وهو ما اضعف دور هذه المنظمات وأربكها.

ر. محاولات تسيس بعض منظمات المجتمع المدني أو احتوائها والهيمنة عليها من قبل بعض القوى السياسية، ما أفقدها الاستقلالية وجعلها محل شك وريبة من المواطن وفقدانها ثقته، ما حدد نتاجها وشل حركتها.

ز. تنعكس مشكلة المياه سلبياً على حياة الإنسان وبيئته ولذلك من الممكن أن يصار إلى تشكيل لجنة مياه ترتبط بلجنة حقوق الإنسان وتعمل وفقاً لمبادئها وبرامجها وتتحدد مهمتها في مراقبة الإساءات المائية للدول المائية وتقديم التقارير الخاصة بذلك والسعي لمتابعة النزاعات المائية.

4. المسار العسكري: وهو المسار الذي ينشد تلمس السبل الكفيلة بتحقيق توازن القوى والردع المطلوبين مع تركيا، بما يساعد على لجم غطرستها وتقويض مساعيها لفرض وضع مائي مجحف على العراق وسوريا عبر تسييس بل وعسكرة قضية المياه، مستغلة عجزهما عن كبح جماح خروقاتها جراء تراجع قوتهما الشاملة إثر اندلاع المواجهات المسلحة في سوريا في عام 2011م، وظهور الإرهاب الداعشي في العراق عام 2014م، الأمر الذي أدى إلى تدهور البنية التحتية المائية للدولتين، بالتزامن مع افتقارهما إلى استراتيجية مائية فاعلة، في ظل سوء الإدارة المزمن للموارد المائية الوفيرة، وضعف الاستثمار في البنى التحتية. وفي طياتها حملت تجارب عربية وعالمية إشارات ملهمة على هذا الدرب، ففي حين تمكن العراق من بلوغ (توازن القوة والردع) مع تركيا خوله كبح جماح صلفها المائي من خلال تهديد العراق باستعمال القوة حال إقدام تركيا على المساس بحقوقه المائية في نهري دجلة والفرات، نجحت سوريا في فرض معادلة ردع للأتراك قوامها (الأمن مقابل المياه)، استطاعت من خلالها حماية أمنها المائي، مستخدمة ورقة حزب العمال الكردستاني. ففي العام 1998م وبعدما وضع النزاع المائي للبلدين على شفا المواجهة العسكرية، على أثر تهديد رئيس الوزراء التركي وقتذاك(مسعود يلماز) بإغلاق سد أتاتورك بالكامل لحجب المياه عن سوريا بجريرة دعمها للحركات الكردية الانفصالية، اضطرته سوريا لتوقيع اتفاق أضنة، الذي تعهدت خلاله بالتوقف عن مؤازرة حزب العمال الكردستاني مقابل تنازلات سياسية ومائية تركية[1].

الخاتمة :في ختام بحثنا، فقد توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات، يمكن لنا أن نتناولها على النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات

1. أجمعت المصادر التاريخية على أن أولى التجمعات البشرية كانت قد تأسست في العراق. إذ أن الإنسان وفي خضم صراعه مع الظروف الطبيعية الصعبة ومنها الفيضانات، كان قد ابتدع سبلاً ووسائل لتنظيم شؤون حياته، وابتكر أول طرق الري، وأقام السدود، وشق القنوات، وكان ذلك النواة الأولى لتأسيس أول حضارة إنسانية عرفها التاريخ والتي كانت على أرض بلاد الرافدين. أي أن المنطقة الواقعة على امتداد نهري دجلة والفرات وروافدهما عدتّ من أهم المناطق التي شهدت أعظم التطورات التاريخية في العالم، مما جعل بعض المؤرخين ينظرون إليها بعدّها مهد الحضارات من شماله إلى جنوبه. ففي الشمال سيطرت الحضارات الآشورية والحضارات الأخرى المجاورة لها. وفي الوسط كان للحضارة البابلية دور بارز في هذا الشأن، أما في الجنوب، فقد تسلسلت الحضارات السومرية والأكدية إلى أن جاءت الحضارة العربية الإسلامية وسيطرت على الحوضين، وعملت على تطويرهما بشكل أصبح هذا الوادي من أهم

[1] بشير عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره.

مناطق العالم تقدماً في فنون الري واستثمار الأراضي، الأمر الذي رسخ حقوق العراق التاريخية/ المكتسبة في مياه نهري دجلة والفرات.

2. إن القانون الدولي المعاصر يأخذ بالحسبان أهمية المعيار الجغرافي في تعريف المجرى المائي الدولي حتى أصبح هو المعيار الغالب، فهو يمتاز بكونه معياراً واسعاً ينطبق على كل مجرى مائي يفصل بين أقاليم دولتين، أو ينساب تباعاً في إقليم أكثر من دولة واحدة بصرف النظر عن صلاحيته للملاحة الدولية، كما أنه يمتاز بسهولة تطبيقه، فضلاً عن سد جوانب النقص في المعيار الوظيفي/الغائي، وهو أن يكون المجرى المائي صالحاً للملاحة الدولية لكي يكون دولياً، والذي سار فترة من الزمن. وعلى الرغم من ذلك إلا أن القانون الدولي لا زال غير فعال في مجال معالجة المشاكل التي تواجه استعمالات المياه بين الدول المتشاطئة. فهو يطبق بانتقاء وبحسب مصالح الدول الكبرى، ويتم تفسيره وتأويله أيضاً وفق توجهاتها. وبالتالي فإن المشاكل التي تنجم عن توزيع الحصص المائية بين دول المنبع ودول المجرى والمصب، قد لا تجد لها آذان صاغية، سواء لدى المنظمات الدولية والإقليمية أو لدى الدول الكبرى، هذه الحقيقة قد عانى منها العراق، وبالأخص فيما يتعلق بتنظيم استغلال الثروة المائية مع الدول المجاورة، التي لا تأخذ بالاتفاقيات الدولية أو المواد القانونية المتعلقة بالمياه.

3. تتبع جميع الدول المشتركة بحوضي دجلة والفرات سياسات مائية متشابهة في الجوهر، على الرغم من أن المقاربات والدوافع مختلفة لكل منها. فهي تعتمد سياسات السيطرة على المياه من خلال انشاء سدود تخزينية كبيرة، ومنشآت تحويلية. وهذه السياسة المائية كانت (مبررة) نسبياً في العراق الذي سبق جيرانه بعقود في بنائها، نظراً لأن مياه الرافدين والروافد جميعها كانت تجد طريقها إلى العراق دون أية عوائق. وكانت تتسبب في أوقات الفيضان بأضرار مادية وبشرية كبيرة في ظل محدودية الموارد المتاحة للدولة العراقية في معالجة آثار الفيضان وحماية المدن والأفراد والممتلكات. لكن استمرار هذا النهج حتى الوقت الحاضر، ولاسيما في دول الجوار، لم يعد مبرراً، لأنه مضر وغير مستدام، والعراق نموذج لحجم الضرر الذي أحدثته السدود، ونتج عنها الانحسار البطيء المتجه نحو الجفاف لأهم ظاهرة هيدرولوجية وإيكولوجية وثقافية ممثلة بالأهوار العراقية في الجنوب. فضلاً عن التوسع المنفلت لظاهرة التصحر، وانكماش الغطاء الأخضر، وفقدان التنوع الإحيائي السائد عبر آلاف السنين، وتحطيم الشروط الساندة للحياة في المناطق الريفية.

4. أدت التطلعات التنموية التركية المتزايدة إلى تبني سياسات مائية أحادية من خلال بناء الدولة التركية لمشاريع مائية ضخمة، كان أكثرها تأثيراً مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب)، الأمر الذي شّكل تحدياً خطيراً للأمن المائي العراقي. إن الأزمة المائية بين العراق وتركيا كانت ولا تزال قائمة بسبب ممارسات الجانب التركي في التعامل مع الملف المائي بانفرادية كاملة متجاهلة احتياجات الدول المشتركة معها في

المجرى المائي، وهذا التعنت ترجمته تركيا من خلال المشاريع والسدود التي أقامتها على كل من دجلة والفرات والتي أثرت بشكل كبير على الأمن المائي العراقي بشكل خاص وانعكس بشكل كبير على الأمن الغذائي والمجتمعي بشكل عام، وهذه المشاريع هي في بعض الأحيان تتجاوز الاحتياجات الحقيقية لتركيا لكنها تستخدمها كوسيلة للضغط من أجل استمرار هيمنتها على القرار السياسي والاقتصادي والتدخل في شؤون دولتي المجرى والمصب الداخلية بدعوى حماية الأقليات أو الدفاع عن حدودها وملاحقة حزب العمال الكردستاني.

ثانياً: التوصيات

1. إن للعراق وللدول العربية عامة مقومات قوة تفاوضية تكمن في ضعف الجانب الآخر وحاجته الاقتصادية والأمنية، وأن العراق يمتلك أوراق ضاغطة كبيرة ومؤثرة يمكن أن تسهم في الموقف التفاوضي لتأمين جانب المياه، بما يحقق واحداً من أهم جوانب الأمن المائي وهو الجانب المتعلق بالتحديات الخارجية. وربما إذا تعمقنا في هذا الجانب نجد أن ضعف الجانب التفاوضي بالإضافة إلى التحديات الداخلية في حالة عدم الاستقرار وعدم وجود قوة تفاوضية فعالة هو مؤثر قوي في تقوية هذه التحديات.

2. إذا لم تكن تركيا من الدول المصوّته والموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية المعقودة في عام 1997م والتي دخلت حيز النفاذ في عام 2014م، إلا إنها (تركيا) من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي تنص على أن الدول يجب أن لا تقيد حق الطفل في الحصول على الغذاء والماء (المادة 24)، بل هي أيضاً من الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي منحت حق الإنسان في الحصول على الماء، لذلك ينبغي على المجتمع الدولي تذكير تركيا بتلك المسؤوليات، حتى وهي تمارس الضغوط على العراق لاستعمال المياه بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

3. يحتاج العراق إلى عمل كبير لجعل القضية المائية أولوية سياسية واقتصادية ضرورية للاستقرار الاجتماعي. فعلى الرغم من حساسية الوضع المائي الناتج عن كون العراق دولة مصب، فإن الاهتمام الرسمي والشعبي بموضوع المياه لا يقفز إلى مقدمة الاهتمامات، إلا خلال مواسم الشح المائي. ويتراجع عند تحسن إيرادات البلاد من المياه. ومن ثم، فهناك حاجة ماسة لتحويل هذا الموضوع إلى قضية وطنية ذات أولوية راسخة في المجتمع، وليس مجرد حالة عابرة، فالمشكلات المائية في العراق تعدّ تحديات واقعية ضاغطة لا يمكن تجنبها بالتمني أو بالشكاوى من اجحاف دول الجوار، بل في ابتكار وسائل فعّالة تخرج العراق من حالة التلقي السلبي إلى حالة الاستجابة الفاعلة للشروط الجديدة وتقديم خدمات المياه للمجتمع بصورة أفضل.